



المؤتمر العلمي العاشر

"الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"

التوزيع: محدود
الأصل: بالعربية

٢٠١٩ - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

بيروت - لبنان

البحث السادس:

"حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين

في ضوء أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية"

الدكتور عيد أحمد أبو بكر

أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية

الدكتور غالب عوض الرفاعي

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية

الرعاة الرسميون:



الملخص

أثرت الأزمة المالية العالمية سلباً في كافة المؤسسات المالية، ومن هذه المؤسسات شركات التأمين التي تمثل حامل الخطر في اقتصاد أي دولة. وحتى يمكن تحديد ومعرفة أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين، فإن الأمر يتطلب تحليل عمليات وأنشطة شركات التأمين، التي تتمثل في الاكتتاب في الأخطار، واستثمار الأموال، وإعادة التأمين. وقد ظهر أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية بوضوح، من خلال أثرها في الاستثمارات المالية؛ حيث إن شركات التأمين تستثمر جزءاً من أموالها في البورصة والبنوك، اللذين تأثرا كثيراً بالأزمة، وأيضاً من خلال تأثيرها في عمليات إعادة التأمين، حيث لجأت شركات إعادة التأمين العالمية إلى رفع الأسعار والتشدد في قبول الأخطار ووضع شروط جديدة وزيادة نسبة تحمل شركات التأمين العربية من الأخطار، مما أثر في درجة قبول شركات التأمين للأخطار، وكذلك التحديات التي تواجه الإدارة في شركات التأمين، حتى يمكن أن تبعث الثقة في نفوس حملة الوثائق تجاه الشركة.

مصطلحات الدراسة: الأزمة المالية، الاكتتاب في الأخطار، الاستثمارات، إعادة التأمين، شركات التأمين العربية.

The Effects of the Global Financial Crisis on Arab Insurance Companies (Analytical Study)

Dr. Eid Ahmed Abu-Baker

Prof., Dr. Ghaleb Awad El-Refae

Abstract

The Global Financial Crisis has negative effects on all financial institution, including insurance companies. Insurance companies, which represent risk career in any country, in order to comprehend and determined the effects of the global financial crisis on insurance companies; it is necessary to analysis the operations and activities of such companies, which include Underwriting of risk, Investment, and Reinsurance.

The effects of the global financial crisis on Arab insurance companies are quite obvious; because the insurance companies invest part of their funds in the stock market and banking. The effects are also felt through reinsurance companies raised their prices, tightened risk coverage conditions of risk, and increased the percentage of risk retention by Arab insurance companies; that is in addition to the challenges for the insurance companies' management in their effects to restore confidence of policyholder in the viability of the company.

Key Words: Global Financial Crisis, Underwriting of Risks, Investments, Reinsurance, Arab Insurance Companies.

مقدمة

يواجه العالم اليوم أزمة مالية خطيرة، مصدرها قلب النظام الرأسمالي نفسه وهي الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر دول العالم اقتصادياً. وقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها مواطن ضعف صارخة، تمثل أهم مظاهرها في انهيار بنوك دولية ومؤسسات مالية عملاقة، في ظل اقتصاد يعاني أصلاً عجزاً في ميزانه التجاري، إلى جانب العجز في الميزانية؛ كما تمثل في السياسات الخاطئة للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية التي شهد العالم خلالها طغيان هذه الدولة والظلم العالمي الذي مارسه ضد البشرية، ويتمثل الدور الأكبر في ارتفاع حجم الإنفاق العسكري الذي تسبب بدوره في ارتفاع حجم الديون الحكومية، التي قدرت بحسب المصادر الأمريكية بنحو ١١ تريليون دولار، وهي تشكل ما يزيد على ٦٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما قدره خبراء آخرون بواقع ٣٨٠ ألف دولار في الدقيقة الواحدة. كما بلغت الديون الفردية ٩،٢ تريليون دولار، تشكل الديون العقارية منها نحو ٦،٦ تريليون دولار، كما بلغت ديون الشركات قرابة ١٨،٤ تريليون دولار. وبذلك، فإن المجموع الكلي للديون (الحكومية، الفردية، الشركات) يعادل ٣٩ تريليون دولار، أي ما يعادل ٣ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت البطالة نحو ٥ بالمئة، ووصل التضخم إلى ما نسبته ٤ بالمئة^(١).

ولقد انعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم اقتصادات دول العالم، حتى إنها أصبحت تسمى بالأزمة المالية العالمية. وحيث إن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة. وعن مدى تأثير اقتصادات الدول العربية بالأزمة يعتمد ذلك على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي. وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي:

المجموعة الأولى: الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع، وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي.

المجموعة الثانية: الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسط، ومنها مصر والأردن وتونس.

المجموعة الثالثة: الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفض، ومنها السودان وليبيا وسورية واليمن.

فبالنسبة إلى المجموعة الأولى، فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط المصدر الرئيسي للدخل في هذه الدول، وقد لوحظ من جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالى ١٥٠ دولار للبرميل في شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٨، إلى حوالى ٥٥ دولار للبرميل في شهر كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ما يزيد على ٦٠ بالمئة. ومما لا شك فيه، أن هذا الانخفاض سيؤثر في اقتصادات هذه الدول، بالإضافة إلى أن كبر النشاط المالي لدول الخليج في العام الخارجي، حيث يتم استثمار جزء كبير من عوائد النفط

في الخارج، وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا. وتقدر الاستثمارات العربية في الخارج حوالي ٢،٤ تريليون دولار، معظمها مملوك لدول الخليج، وبالنسبة إلى المجموعة الثانية، فإن تأثيرها بالأزمة يكون أقل من دول المجموعة الأولى، باستثناء أن تأثير البورصات سيكون في مستوى تأثير البورصات في المجموعة الأولى، وأما بالنسبة إلى دول المجموعة الثالثة، وهي ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدود، فسيكون التأثير فيها محدوداً.

لا شك في أن قطاع التأمين هو من الركائز الأساسية للتنمية، وداعم للاقتصاد في جميع المجالات؛ كما يؤدي دوراً حيوياً في اقتصاد أي دولة، إذ يوفر الحماية المالية للأفراد والمنشآت الصناعية والمؤسسات المالية، ضد الخسائر المالية المتنوعة التي تحدث عند تحقق الأخطار، كما يقوم بدور كبير وهام في تراكم رأس المال واستثماره في جميع القطاعات^(٢). وقد تأثرت صناعة التأمين في الدول العربية بأوضاع سياسية واقتصادية متباينة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨؛ منها ارتفاع عائدات النفط، والحملة العسكرية على العراق، والنمو المستمر في الناتج المحلي العربي وفقاً لتقرير البنك الدولي والمنظمات المحلية والدولية المتخصصة، وتزايد الاهتمام بالتأمين التكافلي الذي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف أنحاء المنطقة العربية، استمرار الإصلاحات في التشريعات المتعلقة بالتأمين والتأمين التكافلي - منها المطالبة بزيادة رأس المال - بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأخيراً الأزمة المالية العالمية الحالية، التي أدت إلى انهيار العديد من شركات التأمين الأجنبية، والبعض الآخر يتعرض لخسائر مالية.

تحدث الأزمات المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين كنتيجة مباشرة لوقوع عدة حوادث أو كوارث، وما يترتب على ذلك من زيادة في المطالبات، يستلزم قيامها بدفع خسائر قد تفوق طاقتها ومقدرتها على تحمل الخسائر، التي قد يترتب عليها حدوث انخفاض في الأداء المالي، والإخفاق في سداد المطالبات المستحقة، وفي النهاية حدوث تعثر مالي بشركة التأمين.

مشكلة البحث

لقد ظهر مع بداية الأزمة الإعلان عن انهيار واحدة من أكبر شركات التأمين الأمريكية، وهي المجموعة الأمريكية للتأمين (أمريكان إنترناشيونال غروب (AIG))؛ ولهذه الشركة فروع في معظم الدول العربية، كما إن معظم أسواق التأمين العربية تتعامل معها في مجال إعادة التأمين. وتبعها الإعلان عن انهيار واحد أو أكثر من البنوك الأمريكية العملاقة، وازداد عدد حالات الشراء والاندماج؛ تلا ذلك انهيار العديد من المؤسسات المالية العملاقة. وفي اليابان، أدت الأزمة المالية إلى إفلاس إحدى شركات التأمين واندماج ثلاثة أخرى من أكبر شركات التأمين، حيث تم الإعلان عن انهيار شركة ياماتو لايف للتأمين على الحياة، وهي شركة متوسطة الحجم، تحت وطأة خسائر بلغت ٢،٧ مليار دولار^(٣)، وكذلك لجأت ثلاث شركات تأمين أخرى إلى الاندماج لحماية نفسها من آثار الأزمة المالية الحالية، وارتفعت أسهم شركة متسوي سوميتومو، وأيوي إنشورانس، ومجموعة ناساي دوا على أمل أن يؤدي الاندماج إلى زيادة الأرباح وخفض المنافسة بينها.

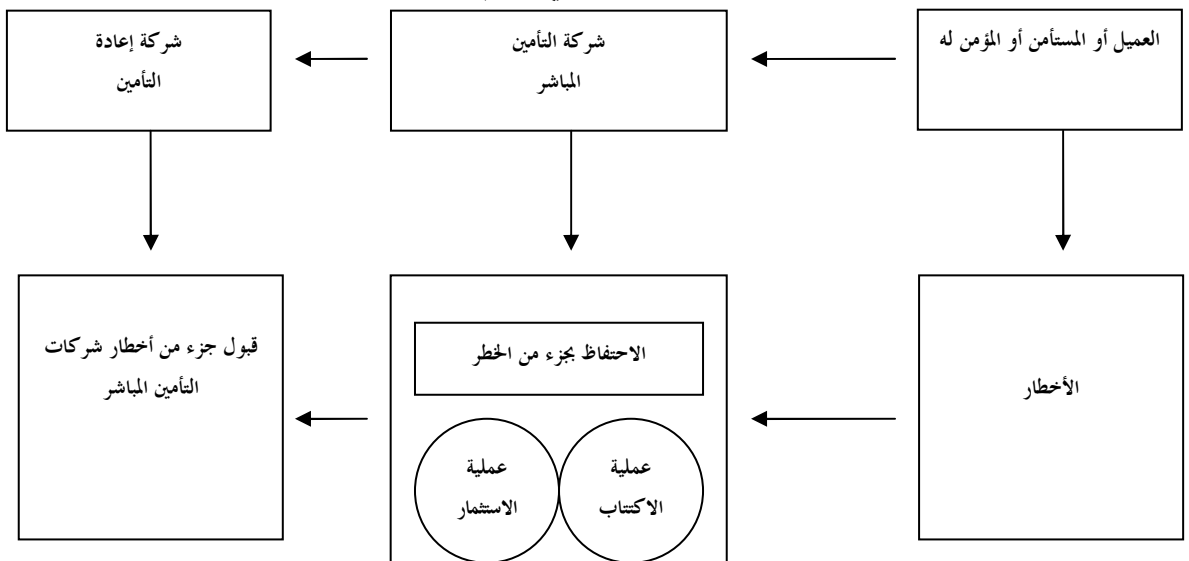
كذلك منيت أكبر شركات إعادة التأمين في العالم بخسائر، حيث إن المجموعة العملاقة في مجال إعادة التأمين Swiss Re، أصبحت تواجه مشاكل مالية، وقد أثارت المجموعة مفاجأة عندما أعلنت خسارة صافية بقيمة ٣٠٣ ملايين فرنك سويسري في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ للمرة الأولى منذ بضع سنوات، وكشفت أنها ما تزال تشارك بثلاثة مليارات في الرهونات العقارية الأمريكية المشكوك في تحصيلها، إضافة إلى ١،٩ مليار من العقود التي تكفل مخاطر التسليفات، وكانت أعلنت شركة التأمين السويسرية أيضاً في نهاية تشرين الأول/أكتوبر أنها دفعت نحو ٦٠٠ مليون دولار قبل احتساب الضرائب لتسديد قيمة الأضرار التي سببها الإعصاران غوستاف وآيك، أن الشركة تواجه المشاكل نفسها التي واجهتها المجموعة الأمريكية للتأمين (AIG) مع التسليفات الهالكة. وكذلك، فإن شركة Swiss life يتوقع أن تحقق خسارة خلال عام ٢٠٠٨، بدلاً من أرباح متوقعة بين ١،٨ و ١،٩ مليار فرنك سويسري، وتدهور سعر سهمها أكثر من ٢٠ بالمئة.

كما تم الإعلان عن انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة، بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

أما عن تأثير الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية، أشار الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين إلى أن قطاع التأمين العربي سيتأثر سلباً بنسبة ١٥ بالمئة كحد أدنى، وبين أن تأثير الأزمة على قطاع التأمين العربي الذي يزيد حجم أقساطه على ١٤ مليار دولار، سيكون أقل بكثير من قطاع الأسواق المالية والبنوك والعقارات، وحتى يمكن معرفة تأثير الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية، فإن الأمر يتطلب تحليل العمليات التي تقوم بها شركة التأمين، التي تتمثل في عمليات الاكتتاب في الأخطار، عمليات الاستثمار، عمليات إعادة التأمين، كما يتضح من الشكل الرقم (١)^(٤).

الشكل الرقم (١)

العمليات التي تقوم بها شركات التأمين



إن حجم أقساط التأمين العربية يبلغ ما يقرب من ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٤، يعاد منها ٢,٥ مليار دولار، تبلغ حصة إعادة التأمين العربية نحو ٢٠٠ مليون دولار أي بنسبة ٨ بالمئة من حجم أقساط إعادة التأمين الصادر، ولا تتجاوز نسبة ٣ بالمئة من حجم الأقساط الكلي^(٥)، وإن هذه النسبة لا تتناسب والطاقات الاستيعابية لمعدي التأمين العرب. وبذلك، فإن شركات التأمين العربية، بسبب انخفاض رأس مالها - بالرغم من وفرة الأموال والكفاءات الفنية - إلا أنها تقوم بدور الوسيط بين المؤمن الحقيقي (شركات إعادة التأمين العالمية) والمؤمن لهم، ما دامت شركات الإعادة الكبيرة هي التي تتحمل المخاطر.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في ضرورة التعاون العربي في مجال إعادة التأمين لمواجهة أثر الأزمة المالية العالمية في قطاع من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية (قطاع التأمين)، فهو يعتبر القطاع الضامن لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة، وهو حامل الخطر، إذ يقوم بتحمل الخسائر المالية التي تصيب القطاعات الأخرى عند حدوث الأزمات والأخطار، كما إنه يقوم بدور هام في التنمية من خلال استثمارات المالية، وبذلك تؤثر الأزمة المالية في قطاع التأمين العربي من خلال تأثيرها في القدرة على الاكتتاب في الأخطار (بسبب الخسائر التي تحققها شركات التأمين)، وتأثيرها في استثمارات شركات التأمين (حيث إن شركات التأمين تستثمر جزءاً كبيراً من أموالها في البورصة، وجزءاً في صورة ودائع في البنوك، وجزءاً آخر في العقارات)، وتأثيرها في عمليات إعادة التأمين (حيث إنه بعد الخسائر التي تعرضت لها شركات إعادة التأمين العالمية، لجأت إلى زيادة الأسعار ووضع شروط متشددة لقبول عمليات إعادة التأمين)، بالإضافة إلى الآثار الضارة في سوق التأمين العربية، عند حدوث الأزمات، وما يترتب عليها من تعثر أو إفلاس لشركات التأمين. ويترتب على تأثر شركات التأمين العربية بالأزمة المالية العديد من الانعكاسات السلبية على العديد من الأطراف ذات العلاقة نذكر منها:

- حملة وثائق التأمين الحاليين والمرقبون.
- البنوك التي لها تغطيات تأمينية لدى شركات التأمين.
- سوق الأوراق المالية الذي قد يتعرض لخسائر كبيرة بسبب انخفاض أسهم شركات التأمين.
- المستثمرون الحاليين والمرقبون.
- هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.
- شركات إعادة التأمين المحلية والعالمية بسبب فقد الثقة في شركات التأمين المباشر.

الهدف من البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة حتمية التعاون بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية، في ضوء تأثير الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية - بعد أن تعرض العديد من شركات التأمين وإعادة التأمين

- العالمية إلى هزات مالية بسبب الأزمة - وذلك من خلال تحليل العمليات التي تقوم بها شركات التأمين من اكتتاب في الأخطار واستثمار الأموال المتجمعة لديها وإعادة التأمين، وذلك من خلال:
- بيان مفهوم الأزمة المالية وأسبابها وأثرها على شركات التأمين العربية.
- إمكانية التوصل إلى مجموعة من الإجراءات من خلالها يمكن تقليل تأثير الأزمات المالية في شركات التأمين.
- مساعدة المسؤولين في هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في كيفية إدارة الأزمات المالية في شركات التأمين.

أولاً: الأزمة المالية العالمية: مفهومها، أسبابها

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بدأت الأزمة المالية العالمية التي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد العالمي الكبير ١٩٢٩؛ وقد انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى دول العالم، لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٨ إلى ما يزيد على ١١ بنكاً، كما يتوقع المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية كما امتدت الأزمة إلى أوروبا، فحدث العديد من حالات الانهيار والاندماج للبنوك في دول أوروبا، منها فرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، بالإضافة إلى الخسائر التي حققتها البعض. ونتناول في ما يلي مفهوم وأسباب الأزمة المالية العالمية^(٦):

تعرف الأزمة المالية (Financial Crisis) بأنها "فترة صعبة تمر بها المنشأة نتيجة لنقص في الموارد النقدية ووجود التزامات بالدفع لديها، ويصاحب ذلك صعوبة في الحصول على التمويل المناسب". هناك جذور اقتصادية لهذه المشكلة، تعود إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة (تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة) ودون وجود ضمانات كافية؛ وكانت نسبة الفائدة في حينها متدنية، مما شجع على زيادة وتطور هذه القروض، فمنها ما تم منحه لغرض السكن أو لغرض الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة المرهونة، قامت المصارف بتحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية (التسنييد)، من خلال البيع لشركات التوريق، تم ذلك باستخدام إجراءات وأدوات وتقنيات مالية معقدة تمثلت في قيام البنوك ببيع الديون على شكل سندات إلى مستثمرين آخرين، قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات. وتكررت تلك العمليات (أي استخدام الديون للحصول على المزيد من الديون)، وتوسعت الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

في خطوة من البنوك لتعزيز مركز السندات، تم التأمين عليها من قبل شركات التأمين المشهورة، على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها للحماية من إفلاس البنك أو صاحب العقار، مما شجع على اقتناء

المزيد من تلك السندات، رغم هذه العمليات المعقدة وبسبب هبوط قيمة هذه العقارات بدءاً من عام ٢٠٠٧، أصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها، ولم يعد في مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية.

نتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها، وسيطرت على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة، مما دفع في اتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم، وانعكس سلباً على سيولة البنوك، على الرغم من تدخلات البنوك المركزية، التي جاوزت الـ ٥٠٠ مليار دولار، كما أصيبت الأسواق المالية بالشلل التام، وتوالت الخسائر الاقتصادية الناتجة من العجز عن دفع الأفراد للديون، ومني كثير من الأسواق بالخسائر، وأصبح العامل النفسي مرتبطاً بالثقة في القطاع المالي برمته، فقد المستثمر الثقة في الأسواق، ولم يعد يصدق جدوى الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة في عملية (تسنييد الديون)؛ كما فقد القدرة على تقييم الدين بشكل حقيقي وكامل.

تعود حالات العجز إلى أكثر من سنة ماضية، حيث قامت البنوك بشطب ما يزيد على ٥٠٠ مليار دولار من أصولها؛ إلا أن خسائر ائتمانية جديدة ظهرت، مما أشعل مخاوف المستثمرين من جديد، وازدادت المخاوف توهجاً بعد إفلاس بنك ليمان برذر، ما شكل صدمة كبيرة للمستثمرين الذين كانوا على ثقة بأن الحكومة الأمريكية ستقوم بدعم البنوك الكبرى ومنعها من الإفلاس، وهو الأمر الذي لم يحدث. وتقدر ديون البنك بنحو ٦١٣ مليار دولار، منها ١٦٠ مليار دولار لعملاء خارج الولايات المتحدة الأمريكية، هبطت أسهم البنك إلى ما نسبته ٩٠ بالمئة من قيمتها، حيث قدرت خسائر البنك بنحو ٧ مليار دولار، وفقدت القروض القدرة على السداد.

إن قرار الحكومة الأمريكية تخصيص مبلغ ٧٠٠ مليار لضخها في القطاع المصرفي قد لا تغطي الديون المتعثرة (لا يغطي سوى ٦ بالمئة من الديون المتعثرة بحسب خبراء اقتصاديين)، فهي خطوة غير كافية لمعالجة الأزمة وهو ما يفسره استمرار هبوط المؤشر العام في البورصات وتذبذبه هبوطاً وصعوداً بفعل عوامل الطلب والعرض غير المستقرة. إن محاولة البنك المركزي استخدام أهم أدواته، وهو تقليص سعر الفائدة، بهدف تشجيع البنوك على الاقتراض في ما بينها، وتنشيط أداء البورصة؛ لن تكون كافية للخروج من الأزمة.

أما على الساحة العربية، هناك بعض الأزمات المالية التي مرت بها بعض الدول العربية خلال الفترة الماضية، الأمر الذي أدى إلى إفلاس وتعثر العديد من البنوك والمؤسسات المالية وضياح حقوق المودعين (فمثلاً: في مصر كانت هناك أزمة شركات توظيف الأموال، وفي الأردن أزمة بنك البتراء والبنك السوري الأردني، وفي لبنان أزمة بنك المشرق، وفي الكويت مشكلة سوء المناخ الخاصة بتداول الأوراق المالية عام ١٩٨٢، بالإضافة إلى أزمة الخليج ١٩٩٠، في الإمارات في عام ١٩٨٥ كانت هناك حالات من الاندماج بين البنوك التي واجهت الفشل والتعثر، وفي تونس مشكلة الاتحاد الدولي للبنوك). ويشير استعراض هذه الأزمات المالية إلى أهمية وضرورة إدارة المخاطر ودور شركات وهيئات التأمين، وقد تم احتواء بعض الأزمات العربية وإيجاد حلول لها، والبعض الآخر ما زال المودعون يعانون تأثيره، وستمتد المعاناة لعدة سنوات^(٧).

ثانياً: دراسة تحليلية لسوق التأمين العربي

ويشير واقع صناعة التأمين العربية في عام ٢٠٠٤ إلى البيانات التالية^(٨):

● ٣٥٠ شركة تأمين وإعادة تأمين منها:

- ٢١٥ شركة تأمين مباشر عربية والباقي فروع لشركات أجنبية.

- ١٥ شركة إعادة تأمين عربية.

● ٩ مليار دولار أقساط التأمين العربية تقريباً موزعة كما يلي:

- ٧,٣ مليار أقساط التأمينات العامة.

- ١,٧ مليار أقساط تأمينات الحياة.

● ٢,٨ مليار أقساط إعادة تأمين الشركات العربية.

من خلال تحليل بيانات قطاع التأمين في الوطن العربي، نحاول أن نستنتج النتائج والمؤشرات التي تساهم في تطور قطاع التأمين العربي من ناحية، ومعرفة أثر الأزمة المالية العالمية في القطاع من ناحية أخرى مما يتطلب ضرورة التعاون العربي - العربي وقيام السوق العربية المشتركة للتأمين.

الجدول الرقم (١)

إجمالي أقساط التأمين في سوق التأمين العربي لعام ٢٠٠٦ مقارنة بعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، وموزعة

بحسب فروع التأمين (مليون دولار)

بيان	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٦	معدل النمو مقارنة بعام ٢٠٠٢	معدل النمو مقارنة بعام ٢٠٠٥
تأمين المركبات	١٩٤٦,٢	٣١٢١,٦	٣٣٨٠,٧	٧٣,٧	٨
تأمين الحوادث والممتلكات	٢٦٨٨,٥	٤٠٨٣,١	٥٢١٤,٥	٩٤	٢٨
التأمين البحري والطيران	٧٠٨,٨	١١٠٢,٦	١٢٠٥,٧	٧٠,١	٩
مجموع تأمينات غير الحياة	٥٣٤٣,٥	٨٣٠٧,٣	٩٨٠٠,٩	٨٣,٤	١٨
تأمينات الحياة	١١٣٣,٥	١٥٧٠,٦	١٩٥٨,٥	٧٢,٨	٢٥
الإجمالي	٦٤٧٧	٩٨٧٧,٨	١١٧٥٩,٤	٨١,٦	١٩

المصدر: التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين (أريج): www.arig.com.bh

١- تحليل أقساط سوق التأمين العربي حسب فروع التأمين

يوضح الجدول الرقم (١) إجمالي الأقساط المحصلة خلال عام ٢٠٠٦، مقارنة بعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، موزعة بحسب فروع التأمين المختلفة؛ ويتضح من خلاله ما يلي:

أ- زادت أقساط التأمين المكتتبه في سوق التأمين العربي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، بمعدل ٨١،٦ بالمئة، حيث بلغت الأقساط عام ٢٠٠٢ حوالي ٦،٥ مليار دولار، مقابل ١١،٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦؛ وتدل هذه الزيادة على ازدهار النشاط التأميني في جميع الفروع.

ب- حقق التأمين على المركبات معدل نمو أقساط خلال الفترة حوالي ٧٣،٧ بالمئة، حيث بلغت أقساط تأمين المركبات ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ٣،٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، كما بلغ معدل نمو أقساط تأمين المركبات لعام ٢٠٠٦ حوالي ٨ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٠٥؛ وتمثل نسبة أقساط التأمين على المركبات حوالي ٢٩ بالمئة من إجمالي الأقساط لعام ٢٠٠٦.

ج- زاد الطلب على تأمينات الحوادث والممتلكات، وذلك لزيادة الطلب على التأمين الهندسي والصحي والمشاريع الاستثمارية الضخمة، حيث بلغت أعلى معدلات النمو، فوصلت إلى ٩٤ بالمئة، حيث بلغت أقساط التأمين ٢،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ٥،٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، كما بلغ معدل نمو أقساط تأمين المركبات لعام ٢٠٠٦ حوالي ٨ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٠٥، وتمثل نسبة أقساط التأمين على المركبات حوالي ٢٩ بالمئة من إجمالي الأقساط لعام ٢٠٠٦.

د- حقق التأمين على الطيران والبحري زيادة في حجم الأقساط خلال الفترة بمعدل نمو قدره ٧٠ بالمئة، حيث بلغت أقساط التأمين ٠،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ١،٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦؛ كما بلغ معدل نمو أقساط تأمين البحري والطيران لعام ٢٠٠٦ حوالي ٩ بالمئة، مقارنة بعام ٢٠٠٥؛ وتمثل نسبة أقساط التأمين على المركبات حوالي ١٠ بالمئة من إجمالي الأقساط لعام ٢٠٠٦.

هـ- يتضح أن هناك معدل نمو في أقساط تأمين غير الحياة في الوطن العربي بلغ ٨٣،٤ بالمئة، حيث بلغت أقساط التأمين ٥،٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ٩،٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦؛ أما بالنسبة إلى تأمينات الحياة، فبلغ معدل النمو في أقساط التأمين ٧٢،٨ بالمئة، حيث بلغت أقساط التأمين ١،١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ١،٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦.

و- في عام ٢٠٠٦، تمثل نسبة التأمين على الحياة حوالي ١٧ بالمئة من إجمالي الأقساط في سوق التأمين العربية، وبمعدل نمو قدرة ٢٥ بالمئة، مقارنة بعام ٢٠٠٥، بينما كانت نسبة تأمينات غير الحياة من الأقساط حوالي ٨٣ بالمئة من إجمالي الأقساط في سوق التأمين العربية، وبمعدل نمو قدرة ١٨ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٠٥.

ز- ما زالت أقساط التأمين في الوطن العربي صغيرة جداً مقارنة بأقساط التأمين العالمية، حيث إنها تمثل أقل من ١ بالمئة من إجمالي الأقساط على مستوى العالم، التي تبلغ حوالي ٣،٧٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٦.

ح- تمثل أقساط التأمين على المركبات، الغالبية العظمى من أقساط التأمين في الوطن العربي، ويتضح ذلك من الجدول الرقم (٢).

الجدول الرقم (٢)

نسبة أقساط التأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين خلال عام ٢٠٠٦

بيان	نسبة أقساط التأمين المركبات من إجمالي الأقساط (بالمئة)
الإمارات	٢٠
السعودية	٣٢
الكويت	٤٣
قطر	٢٣
البحرين	٤٣
عُمان	٤٥
مصر	٢٣
الجزائر	٤٣
المغرب	٤٤
تونس	٥٢
ليبيا	٢٨
السودان	٥٧
موريتانيا	٣٦

٢٩	لبنان
٦٣	سورية
٥٢	الأردن
٣٢	اليمن
٥٩	فلسطين

المصدر: التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين (أريج): www.arig.com.bh

يتضح إذن من الجدول الرقم (٢)، أن نسبة أقساط التأمين على المركبات ما زالت تؤثر في حجم أقساط التأمين في معظم الدول العربية، باستثناء مصر وقطر والإمارات، حيث لم تتجاوز نسبة أقساط التأمين على المركبات ٢٥ بالمئة من إجمالي الأقساط لغير الحياة، بينما تصل النسبة في سورية إلى ٦٣ بالمئة؛ علماً بأن نسبة أقساط التأمين على المركبات تشكل ٣٤ بالمئة من إجمالي الأقساط لغير الحياة في سوق التأمين العربي، مع العلم بأن هذا الفرع يتعرض لخسائر كبيرة في كل أسواق التأمين العربية، وعادة لا تقبل شركات إعادة التأمين العالمية قبول عمليات إعادة التأمين على عمليات هذا الفرع.

الجدول الرقم (٣)

تطور إجمالي الأقساط المحصلة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ موزعاً بحسب المنطقة الجغرافية

(مليون دولار)

بيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	النسبة عام ٢٠٠٦	معدل النمو عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥	متوسط معدل النمو السنوي
أفريقيا العربية	٢٦٦٦,٥	٢٨٣١,١	٣٣٨١,٧	٣٦٤٤,٧	٤١٤٠,٢	٣٥,٢	١٣,٦	١١,٧
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٩٤٨	٣٣٨٢,٤	٤٠٤١,١	٥٠٤٨,٧	٦٣١٦,٨	٥٣,٧	٢٥,١	٢١,١
الشرق العربي	٨٦٢,٥	٩٤٧,٨	١٠٧١,٥	١١٨٤,٤	١٣٠٢,٤	١١,١	١٠	١٠,٩
الإجمالي	٦٤٧٧	٧١٦١,٣	٨٤٩٣,٣	٩٨٧٧,٨	١١٧٥٩,٤	١٠٠	١٩	١٦,١

المصدر: التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين (أريج): www.arig.com.bh

يتضح من الجدول الرقم (٣) ما يلي:

أ- بلغ معدل نمو إجمالي أقساط التأمين في السوق العربية حوالي ٨١,٦ بالمئة من إجمالي الأقساط التي بلغت ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ١١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦، بينما بلغ معدل نمو دول أفريقيا العربية حوالي ٥٥ بالمئة من إجمالي الأقساط، التي بلغت ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦، بينما في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ معدل نمو حوالي ١١٤ بالمئة من إجمالي الأقساط التي بلغت ٢,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦، بينما في دول المشرق العربي بلغ معدل نمو حوالي ٥١ بالمئة من إجمالي الأقساط التي بلغت ٠,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ١,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦، كذلك بلغ متوسط معدل نمو إجمالي أقساط التأمين في السوق العربية خلال الفترة حوالي ١٦,١ بالمئة، بينما بلغ متوسط معدل نمو إجمالي أقساط التأمين لدول مجلس التعاون الخليجي نحو ٢١,١ بالمئة، ودول أفريقيا العربية نحو ١١,٧ بالمئة ودول المشرق العربي نحو ١٠,٩ بالمئة.

ب- كان نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي الأقساط المكتتبة في عام ٢٠٠٦ نحو ٦,٣ مليار دولار، وتمثل حوالي ٥٣,٧ بالمئة من إجمالي أقساط التأمين في السوق العربية، واستحوذت دول أفريقيا العربية على نحو ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ وتمثل حوالي ٣٥,٢ بالمئة من إجمالي أقساط التأمين في السوق العربية، بينما احتلت دول المشرق العربي المرتبة الثالثة حيث بلغ حجم أقساطها ١,٣ مليار دولار بنسبة تعادل ١١,١ بالمئة من إجمالي أقساط السوق العربية.

٣- تحليل أقساط سوق التأمين العربية بحسب أعلى أقساط خمس دول

الجدول الرقم (٤)

الأقساط المحصلة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ موزعة على

أعلى خمس دول عربية

بيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	النسبة عام ٢٠٠٦	معدل النمو عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥	متوسط معدل النمو السنوي
الإمارات	١٠٧٧,٧	١٣٠٣,٢	١٥٧٥,٧	٢١٣٩,٥	٢٨٠٨	٢٣,٩	٣١,٢	٢٧,٢
المغرب	١١٩١,٨	١٢١٧,٣	١٤٦٢	١٤٣٢,١	١٦٩٩	١٤,٤	١٨,٦	٩,٧

السعودية	٩٠٣،٧	٩٧٨	١١٨١،١	١٤٠٢	١٥٨٩	١٣،٥	١٣،٣	١٥،٣
مصر	٤٩٩،٤	٤٧٣،٦	٦٠٦،٢	٧٩٤،٨	٨٤٨،٥	٧،٢	٦،٨	١٥،٢
لبنان	٤٦٧،١	٥١٦،٣	٥٨٢،٧	٥٢٩،٩	٦٦١،٩	٥،٦	٥،١	٩،١

المصدر: التقارير السنوية لمجموعة العربية للتأمين (أريج): www.arig.com.bh

يتضح من الجدول الرقم (٤) ما يلي:

أ- احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى للعام الرابع على التوالي (منذ ٢٠٠٣) بالنسبة إلى حجم نشاط التأمين في الوطن العربي، حيث بلغ حجم الأقساط في عام ٢٠٠٦ حوالي ٢،٨ مليار دولار وتمثل نسبة ٢٣،٩ بالمائة من إجمالي أقساط التأمين في السوق العربية، وبمعدل نمو يبلغ ٣١،٢ بالمائة، مقارنة بعام ٢٠٠٥. وهو يفوق معدل متوسط معدل النمو خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ الذي يبلغ ٢٧،٢ بالمائة. ويرجع السبب في هذه الزيادة إلى النمو في المشروعات الاستثمارية والاقتصادية والسياحية الكبيرة.

ب- جاءت المملكة المغربية في المرتبة الثانية (بعد أن كانت تحتل المركز الأول منذ أكثر من ٢٠ عاماً) بالنسبة إلى حجم نشاط التأمين في الوطن العربي، وقد بلغ حجم الأقساط في عام ٢٠٠٦ حوالي ١،٧ مليار دولار وتمثل نسبة ١٤،٤ بالمائة من إجمالي أقساط التأمين في السوق العربية وبمعدل نمو يبلغ ١٦،٨ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٥ وهو يزيد على معدل متوسط معدل النمو خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، الذي يبلغ ٩،٦ بالمائة، علماً أنه كان هناك انخفاض في معدل الأقساط في عام ٢٠٠٥ بلغ ٢ بالمائة.

ج- احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة بالنسبة إلى حجم نشاط التأمين في الوطن العربي، حيث بلغ حجم الأقساط في عام ٢٠٠٦ حوالي ١،٦ مليار دولار، وتمثل نسبة ١٣،٥ بالمائة من إجمالي أقساط التأمين في السوق العربية وبمعدل نمو يبلغ ١٣،٣ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٥ وهو يقل عن معدل متوسط معدل النمو خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ الذي يبلغ ١٥،٣ بالمائة ويرجع السبب في هذه ذلك إلى الثبات في أقساط التأمين الطبي السنوية، حيث تم تطبيق معظم مراحل نظام التأمين الطبي الإلزامي في المملكة منذ تطبيق القانون في عام ٢٠٠٣.

د- احتلت مصر المرتبة الرابعة بالنسبة إلى حجم نشاط التأمين في الوطن العربي، حيث بلغ حجم الأقساط في عام ٢٠٠٦ حوالي ٨٤٨ مليون دولار وتمثل نسبة ٧،٢ بالمائة من إجمالي أقساط التأمين في السوق العربية وبمعدل نمو يبلغ ٦،٨ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٥ وهو منخفض عن معدل متوسط معدل النمو خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ الذي يبلغ ١٥،٢ بالمائة.

هـ- احتلت لبنان المرتبة الخامسة بالنسبة إلى حجم نشاط التأمين في الوطن العربي، حيث بلغ حجم الأقساط في عام ٢٠٠٦ حوالي ٦٦٢ مليون دولار وتمثل نسبة ٥،٦ بالمائة من إجمالي أقساط التأمين في السوق

العربية وبمعدل نمو يبلغ ٥,١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٠٥ وهو منخفض عن معدل متوسط معدل النمو خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ الذي يبلغ ٩,١ بالمئة.

و- نلاحظ تركيز نشاط التأمين في المنطقة العربية في خمس دول وهي الإمارات، والمغرب، والسعودية، ومصر، ولبنان، حيث تمثل الأقساط التأمينية لهذه الدول حوالى ٦٥ بالمئة من إجمالي أقساط التأمين في الوطن العربي.

٤- التأمين في الوطن العربي والنتائج المحلي

ما زالت مساهمة قطاع التأمين العربي في الناتج المحلي تقل عن ١,٥ بالمئة. ويوضح الجدول الرقم (٥) نسبة مساهمة قطاع التأمين العربي في الناتج القومي.

الجدول الرقم (٥)

نسبة أقساط التأمين من الناتج القومي خلال عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦

عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٥	بيان
٢,٢	٢,٢	الإمارات
٠,٥	٠,٥	السعودية
٠,٧	٠,٨	الكويت
١,٤	١,٥	قطر
١,٨	١,٩	البحرين
٠,٩	١,٢	عُمان
٠,٨	٠,٩	مصر
٠,٥	٠,٦	الجزائر
٣	٢,٩	المغرب
٢	١,٨	تونس
٠,٣	٠,٤	ليبيا
٠,٥	٠,٦	السودان
٠,٤	٠,٥	موريتانيا
٢,٩	٢,٩	لبنان
٠,٤	٠,٥	سورية
٢,٦	٢,٤	الأردن
٠,٣	٠,٣	اليمن
١,٩	١,٦	فلسطين

المصدر: راجع في ذلك:

- التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين (أريج): www.arig.com.bh.
- صندوق النقد الدولي (IMF).

يتضح من الجدول الرقم (٥) أن المملكة المغربية سجلت أعلى نسبة للأقساط من الناتج المحلي لعام ٢٠٠٦ حيث بلغ ٣ بالمئة في حين نسبة الأقساط من الناتج المحلي في كل من لبنان والأردن أكثر من ٢,٥ بالمئة، بينما حققت كل من ليبيا واليمن أقل نسبة وهي ٠,٣ بالمئة. وبصفة عامة، فإن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي في الدول العربية منخفضة جداً.

الجدول الرقم (٦)

متوسط نصيب الفرد من أقساط التأمين في الوطن العربي خلال عامي

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بحسب المنطقة الجغرافية

٢٠٠٦			٢٠٠٥			بيان
متوسط نصيب الفرد	عدد السكان (بالمليون)	إجمالي الأقساط (بالمليون)	متوسط نصيب الفرد	عدد السكان (بالمليون)	إجمالي الأقساط (بالمليون)	
٢١	١٩٥,٥	٤١٤٠,٢	١٩	١٩١,٥	٣٦٤٤,٧	دول أفريقيا العربية
١٦٥	٣٨,٤	٦٣١٦,٨	١٤١	٣٥,٧	٥٠٤٨,٧	دول مجلس التعاون الخليجي
٢٤	٥٤,٥	١٣٠٢,٤	٢٣	٥٢,٦	١١٨٤,٤	دول المشرق العربي
٤١	٢٨٨,٤	١١٧٥٩,٤	٣٥	٢٧٩,٨	٩٨٧٧,٨	الإجمالي

المصدر: - التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين (أريج): www.arig.com.bh.

- تقارير صندوق النقد الدولي (IMF).

٥- متوسط نصيب الفرد من أقساط التأمين في الوطن العربي

يوضح الجدول الرقم (٦) إجمالي أقساط التأمين بملايين الدولارات، وعدد السكان، ومتوسط نصيب الفرد من أقساط التأمين خلال عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.

ويتضح منه ما يلي:

أ- بلغ نصيب الفرد في عام ٢٠٠٦ من إجمالي أقساط التأمين في سوق التأمين العربي ٤١ دولار مقابل ٣٥ دولار لعام ٢٠٠٥ ولكنها أقل من المستويات العالمية التي يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها أكثر من ٤٥٠ دولار.

ب- بلغ نصيب الفرد في عام ٢٠٠٦ من إجمالي أقساط التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي ١٦٥ دولار مقابل ١٤١ دولار لعام ٢٠٠٥، وذلك نظراً إلى ارتفاع الدخل وقلة عدد السكان.

ج- تأتي دول المشرق العربي في المرتبة الثانية حيث بلغ نصيب الفرد في عام ٢٠٠٦ من إجمالي أقساط التأمين ٢٤ دولار مقابل ٢٣ دولار لعام ٢٠٠٥، ثم تأتي دول أفريقيا العربية في المرتبة الثالثة حيث بلغ نصيب الفرد في عام ٢٠٠٦ من إجمالي أقساط التأمين ٢١ دولار مقابل ١٩ دولار لعام ٢٠٠٥.

الجدول الرقم (٧)

تطور أقساط التأمين التكافلي بحسب المنطقة الجغرافية في الوطن العربي خلال الفترة ٢٠٠٤ -

٢٠٠٦ (مليون دولار)

بيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	نسبة ٢٠٠٦
دول أفريقيا العربية	١١٤،٩	١٧٥	٢٠٧،٥	١٥،٩
دول مجلس التعاون الخليجي	٧٧٠،٢	٩٢٨،٦	١٠٦٩،٩	٨٢،٢
دول المشرق العربي	١٣،٧	١٩،٥	٢٣،٦	١،٨
إجمالي المنطقة العربية	٨٩٨،٨	١١٢٣،١	١٣٠١	١٠٠
إجمالي الأقساط العالمية	٣٤٥٢،٨	٤٤٣١،٤	٥٦٩٢	
نسبة السوق العربية من إجمالي الأقساط العالمية	٢٦	٢٥	٢٣	

المصدر: التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين (اريج): www.arig.com.bh

٦- التأمين التكافلي في الوطن العربي

يتضح من الجدول رقم (٧) أن التأمين التكافلي ينمو بشكل سريع في الوطن العربي، وبصفة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وتمثل أقساطه في الدول العربية في عام ٢٠٠٦ نحو ٢٣ بالمئة من إجمالي أقساط التأمين التكافلي العالمية، وتتركز معظم الأقساط في دول منطقة الخليج بنسبة ٨٢ بالمئة من حجم أقساط سوق التأمين العربية، وتليها دول أفريقيا العربية بنسبة ١٦ بالمئة، ثم دول المشرق العربي بنسبة ٢ بالمئة.

ثالثاً: أثر الأزمة المالية في شركات التأمين العربية مع تحليل بيانات السوق

المصرية والأردنية

شيئاً فشيئاً بدأت آثار الأزمة المالية التي تعانيها شركة AIG الأمريكية للتأمين تظهر على السطح في الأسواق العالمية والعربية، لا سيما أن الشركة تعد الأكبر في قطاع التأمين عالمياً خاصة في مجال الاستثمارات

والتأمين على الحياة وتتبع لها العديد من الشركات المستقلة والمملوكة لها إما بالكامل أو بالمشاركة. وقد أوضحت الشركة أن لديها أصولاً ثابتة تقدر قيمتها بـ ١ تريليون دولار وأنها ستبيع جزءاً منها على مهل لكي تسدد القرض الأمريكي البالغ ٥٨ مليار دولار وتستمر أعمالها في سوق التأمين وتتمكن من تغطية وثائق التأمين الخاصة بعملائها.

أعلن الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين أن الأزمة المالية العالمية ستؤثر سلباً في قطاع التأمين في الوطن العربي بما لا يقل عن ١٥ بالمئة كحد أدنى، وتوقع أن يكون تأثير الأزمة على قطاع التأمين في الوطن العربي الذي يزيد حجم أقساطه على ١٤ مليار دولار أقل بكثير من قطاع الأسواق المالية والبنوك والعقارات التي تعرضت لخسائر مالية واضحة وبنسب متفاوتة. وبين أن الأزمة المالية ستؤثر في الوضع الاقتصادي العربي وستعكس على كل القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي ولكن بنسب متفاوتة.

كما أكد أن الشركات العاملة في قطاع التأمين في جميع الدول العربية لديها الملاءة المالية والقدرة على الحد من المخاطر التي يتعرض لها في الحدود المعقولة لتأثير الأزمات المالية، وأوضح أن شركات التأمين لديها التزامات مالية مقابل العقود التأمينية التي أبرمت معها وملزمة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالمتضررين من المخاطر وهناك اتفاقيات إعادة التأمين وبإمكانها أن تفي بالتزاماتها من محافظتها المالية وإذا كان هناك تعويضات عن الأضرار تزيد على إمكاناتها فهناك شركات إعادة التأمين التي تتولاها الشركات العربية والأجنبية ولديها أيضاً ملاءة مالية كبيرة قادرة على تجاوز المخاطر الناجمة عن الأزمات، نتناول في ما يلي أثر الأزمة المالية في أسواق التأمين في بعض الدول العربية كما رآها المسؤولون عن قطاع التأمين، كما نتناول أثر الأزمة المالية العالمية على بعض أسواق التأمين العربية مع دراسة تحليلية لسوق التأمين المصرية والأردنية.

١ - أثر الأزمة المالية العالمية في سوق التأمين في السعودية

وفي ما يتعلق بسوق التأمين السعودية، فإنه يوجد فيه شركات مرتبطة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بشركة AIG كشركة أليكو (ALICO) وكذلك الشركة العربية - الأمريكية للتأمين، وبرغم أن شركة AIG أصدرت بياناً تؤكد فيه أن الشركات التابعة لها في منطقة آسيا غير معنية بالأزمة المالية التي تمر بها وأنها ذات استقلال إداري ومالي إلا أن تعاملات السوق وتأثيراتها لا تنفصل في مثل هذه الأمور، هذا وقد طمأنت وكالة ائتمان عالمية السعوديين إلى وضع شركات التأمين المحلية من الناحية المالية وسط أجواء الاضطراب التي تعيشها أسواق المال العالمية.

وأكد ديفيد أنتوني مدير في وكالة ستاندرد آند بورز الائتمانية العالمية أن شركات التأمين التي رخصت لها مؤسسة النقد العربي السعودي لم تتأثر بأزمة الأسواق العالمية العاصفة بل إنها نجت من هذه الأزمة المالية العصبية على الرغم من تعرض بعض شركات إعادة التأمين العالمية لبعض المشكلات المالية، وأوضح أنتوني أن شركات التأمين التي رخصت لها وبدأت تأخذ حيزاً من سوق المال السعودية بعد إدراجها خلال السنتين

الحاليتين بمأمن من التأثيرات السلبية نتيجة لعدد من الأسباب، أولها أن التمويل وهيكلة رأس المال كانت محلية لمعظمها، وثانيها حداثة نشوئها، إذ لم يبدأ شريحة منها لبرامج التأمين المخطط لها، وثالثها وقوع مسؤولية الإشراف عليها على عاتق مؤسسة النقد العربي السعودي المعروفة بصرامة أنظمتها وقوانينها، حيث قامت المؤسسة بإلزام ٢١ شركة تأمين مدرجة في سوق الأوراق المالية بتعيين مراقب حسابات.

وتتجه سوق التأمين السعودية بشركاتها الحديثة نحو طفرة في التغطية التأمينية على عدد من الأنشطة في حياة الفرد السعودي، فبعد بدء العمل بتطبيق التأمين الإلزامي على المقيمين والعاملين في الشركات والمؤسسات والمصانع بالقطاع الخاص، ينتظر أن تتحول بوصلة الدولة حالياً إلى بدء العمل بتطبيق التأمين الإلزامي للأفراد السعوديين وعائلاتهم من خلال الأجهزة والقطاعات التي يعملون بها، مما يرشح أن يرتفع حجم سوق التأمين المحلي بأكثر من ٣٠ مليار ريال خلال العقد المقبل، في حين ينتظر أن يبلغ حجمه خلال العام المقبل ٢٠٠٩ قرابة ١٥ مليار ريال (٤ مليارات دولار)، وأن "مؤسسة النقد" نجحت في خلق سوق تأمينية مؤسسية منتظمة وذات قوانين بعد أن كانت عشوائية، لافتاً إلى أن اعتماد معظم شركات التأمين على برامج ومنتجات ذات صبغة شرعية وإسلامية كـ "تكافل" و"تعاونية" تدفع إلى مزيد من تقدير عدم تأثير أزمة الأسواق العالمية في شركات التأمين المحلية.

وكانت السعودية شهدت خلال السنوات القليلة الماضية توجهها نحو تطوير قطاع التأمين حيث تمت إعادة تنظيم القطاع بموجب نظام مراقبة التأمين التعاوني لعام ٢٠٠٣ الذي أوكل مؤسسة النقد العربي السعودي مسؤولية الإشراف على أعمال التأمين باعتباره قطاعاً مالياً بحسب المتعارف عليها في الاقتصاد العالمي، وقدمت عدة شركات طلبات للحصول على تراخيص بموجب النظام الجديد، وصدرت مراسيم ملكية بالموافقة على تأسيس ٢١ شركة تأمين لمباشرة أعمال التأمين إضافة إلى صدور موافقات من مؤسسة النقد لـ ٥٠ مكتباً لتقديم خدمات التأمين وأصحاب المهن الحرة مثل الوساطة وتقدير الخسائر والاستشارات التأمينية، بعضها أكملت إجراءاتها للحصول على سجلات تجارية والبعض الآخر في الطريق إلى إكمال ذلك.

٢ - أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين الخليجية^(٩)

أشارت مصادر في قطاع التأمين الخليجي إلى أن شركات التأمين في المنطقة ستتجه إلى التشدد بعد الأزمة التي تعرضت لها المجموعة الأمريكية للتأمين (أمريكان إنترنشيونال غروب (AIG))، التي كادت تدفعها إلى إشهار الإفلاس لولا تدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذها في اللحظات الأخيرة، وأوضحت المصادر أن شركات التأمين وإعادة التأمين الخليجية تستثمر أموالها - عادة - في الأسواق العالمية، ولكن بعد أن أطاحت الأزمة المالية بجزء كبير من أرباحها فإنها ستركز في تحقيق أرباحها على الأرباح التشغيلية (الفنية) وليست الاستثمارية. وقد زادت معاناة أسواق التأمين العالمية والعربية مع إعلان المجموعة الأمريكية للتأمين أنها تعاني ضغوطاً خطيرة وتوشك على الإفلاس بعد أن تكبدت خسائر قدرها ١٨ مليار دولار في تسعة أشهر، في ما

يرجع أساساً إلى أوراق مالية مركبة ترتبط بالرهون العقارية التي انخفضت قيمتها مع تعمق أزمة سوق الإسكان الأمريكي، وبعد يوم عاصف في أسواق المال وضعت السلطات الأمريكية خطة طوارئ بقيمة ٨٥ مليار دولار لإنقاذ الشركة لتجنب إشهار إفلاسها الذي من شأنه تعميق الاضطرابات في أسواق المال.

وذكر الأمين العام لاتحاد شركات التأمين الكويتية أن أكثر من ٢٥ بالمئة من سوق التأمين الكويتية - وربما الخليجية - يتعامل مع الشركة الأمريكية للتأمين، مشيراً إلى أن للشركة الأمريكية العديد من الفروع القوية في الكويت ومنطقة الخليج عموماً، وأن كثيراً من الشركات قامت بالفعل بإعادة التأمين لدى شركات عالمية أخرى، وأن اتحاد شركات التأمين الكويتية في حالة طوارئ منذ بداية الأزمة لبحث سبل مواجهة الأزمة والمقترحات التي ستطرح بهذا الصدد، ومن ذلك زيادة معدلات الأقساط، وأوضح أن المناقشة الشديدة في القطاع تحد من قدرته على قبول زيادة كبيرة في هذه الأقساط، بالإضافة إلى أن شركات التأمين تعتمد أساساً في تحقيق أرباحها على الاستثمار في الأسواق وليس على التشغيل ولا يمكنها بسهولة تغيير هذه المعادلة.

ومن جهة أخرى ذكر رئيس اللجنة الفنية العليا في جمعية التأمين في الإمارات أن تدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذ الشركة من الإفلاس أحدث ارتياحاً لدى قطاع التأمين العالمي والعربي، لأن الشركة ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها إذا رغبت في الانسحاب من أسواق المنطقة أو غيرها في إطار جهودهم لإعادة الهيكلة في بعض المناطق، كما أوضح أن الشركة لها عملاء ولها فروع في المنطقة ولكن حجم نشاطها في الأسواق الخليجية ليس كبيراً.

٣- أثر الأزمة المالية العالمية في سوق التأمين في مصر

ومما لا شك فيه أن هناك تأثيراً سلبياً متوقعاً في الاقتصاد الكلي متأثراً بما يحدث في العالم سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي أو الصادرات أو إيرادات السياحة وقناة السويس وأسواق العملات الأجنبية، ويمكن تحجيم هذه الآثار السلبية قدر المستطاع بمزيد من المتابعة والتعامل مع المستجدات أولاً بأول من خلال التدابير المناسبة، وهذا أمر تتولاه الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي المصري والكيانات ذات الصلة حيث نوقشت كافة الأبعاد والتوقعات، والسؤال الذي يطرح نفسه أين صناعة التأمين المصرية - باعتبارها أحد أهم أضلاع مثلث المؤسسات المالية العاملة في مصر - من هذه الأزمة العالمية خاصة وأن بداية هذه الكارثة كانت بانهييار أحد أكبر المجموعات التأمينية في العالم نتيجة لممارسات خاطئة وخارجة على كل القواعد والأعراف التي تحكم هذه الصناعة والتي تحمي حقوق حملة الوثائق.

وفي تصريح لنائب رئيس الاتحاد المصري للتأمين قال إنه لا توجد أي علاقة مباشرة أو احتمالات قائمة لتعرض شركات التأمين المصرية لمثل ما حدث لأكثر شركة عالمية للتأمين وإعادة التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأسباب متعددة أذكر منها على سبيل المثال^(١٠):

السبب الأول: محظور على شركات التأمين المصرية بموجب قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ إصدار أية تغطيات تأمينية أو وثائق تغطي أخطاراً معينة إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وفي حالة مخالفة أية شركة لهذا الحظر لا تتواني الهيئة المصرية للرقابة على التأمين من اتخاذ الإجراءات المناسبة فوراً.

الثاني: جميع الأموال المخصصة لمواجهة التزامات شركات التأمين المصرية قبل حملة الوثائق يتم توظيفها محلياً، ولا توجد في شركات التأمين المصرية استثمارات تذكر خارج أرض الوطن.

الثالث: قنوات الاستثمار المسموح بتوظيف الاحتياطيات الفنية بشركات التأمين المصرية فيها قنوات محددة بصورة تكفل الضمان، والضمان أولاً وقبل كل شئ والتنوع إلى جانب الربحية، ومما يؤكد الحرص الكامل في هذا المجال أن الحد الأقصى المسموح بتوظيفه في الأسهم أو وثائق صناديق الاستثمار يحدد بـ ٢٥ بالمئة على الأكثر من الأموال الواجب تخصيصها (الاحتياطيات الفنية)، وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم أو وثائق صناديق استثمار صادرة عن جهة واحدة على ٥ بالمئة من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠ بالمئة من رأس المال الجهة المصدر عنها أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار أو ١٠ بالمئة من رأس المال المدفوع لشركات التأمين. وهذا مجرد مثال لما يحكم توظيفات شركات التأمين يساندها أطقم على أعلى مستوى من الكفاءة لإدارة هذه المحافظ. ونلاحظ أن شركات التأمين عندما تقوم بشراء أسهم إنما يكون هدفها الأول هو الاحتفاظ بها لسنوات وليست المضاربة عليها.

الرابع: تلتزم كل شركة تأمين بتكوين المخصص الفني الكافي لمواجهة أي التزام ناتج عن إصدار الشركة لوثيقة تأمين أياً كان نوع هذا التأمين تأمينات حياة أو تأمينات عامة ضماناً للوفاء بحق أي من حملة هذه الوثائق عند الاستحقاق.

الخامس: العلاقة التي تربط شركات التأمين المصرية بالشركات الأجنبية على مستوى العالم هي عملية إعادة التأمين التي تتم بهدف توزيع الأخطار وعدم الاحتفاظ بكافة الأخطار وتبعاتها محلياً، خاصة وأن هذه الأخطار مقومة بالمليارات من الجنيهات. ويحكم هذه العلاقة قواعد فنية وتعليمات صارمة من قبل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، التي تصدر تعليمات سنوية ملزمة لشركات التأمين المصرية متضمنة قائمة شركات إعادة التأمين المسموح بالتعامل معها وهي تلك التي تستوفي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المدفوع والتقييم من قبل شركات ووكالات التقييم الدولية بمستويات يطمئن إليها من حيث الملاءة المالية والقدرة على الوفاء بالتزاماتها في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها.

السادس: الودائع وشهادات الادخار التي تمتلكها شركات التأمين المصرية، سواء أكانت بالجنيه المصري أو العملات الأجنبية جميعها بحكم قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر يتعين أن تكون لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد الإيداعات وشهادات الادخار لدى أحد البنوك على ٢٠ بالمئة من جملة الأموال المخصصة لمواجهة حقوق حملة الوثائق.

السابع: رؤوس أموال شركات التأمين التي رفع حدها الأدنى مؤخراً بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ إلى ٦٠ مليون جنيه تمثل بجانب الاحتياطيات الحرة المملوكة للشركات المصرية، التي تتعدى المليارات من الجنيهات قاعدة رأسمالية أكثر من قوية وتمثل خط دفاع وعنصر أمان وثقة في هذه الشركات.

الثامن: خضوع شركات التأمين المصرية إلزامياً لفحص من الخبراء الاكتواريين مع إعداد مركز مالي لهذه الشركات (كل ثلاثة شهور فضلاً على الميزانية في نهاية السنة المالية) ضماناً لسلامة المركز المالي لكل شركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قبل المستأمنين وعلى الأخص بالنسبة إلى تأمينات الحياة التي يمتد التزام شركة التأمين قبلها إلى سنوات طويلة مقبلة سواء أكانت في صورة وثائق فردية أم في عقود جماعية، الأمر الذي يصدق أيضاً على صناديق التأمين الخاصة.

التاسع: هناك تراكمات من المخصصات الفنية الإضافية لمواجهة التقلبات العكسية فضلاً على الاحتياطيات اللازمة لمواجهة انخفاض القيم السوقية للأسهم وما في حكمها مقارنة بقيمتها الاسمية.

العاشر: قبل وبعد كل شيء هناك الدور الرقابي الذي تضطلع به الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بهدف حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها والغير من ذوي الصلة فضلاً على أعمال أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد، الملاءة المالية وذلك على كافة الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر.

وحتى يمكن تحليل أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين، فإننا نقوم بتحليل العمليات التي تقوم بها شركات التأمين، وحيث إن هذه الشركات تقوم بدورين رئيسيين لنشاطين متكاملين: الأول هو نشاط الاكتتاب (النشاط الإنتاجي) ويتمثل في تقديم الخدمات التأمينية للمؤمن عليهم، والثاني هو النشاط الاستثماري ويتمثل في استثمار الأموال المتركمة لديها في الأوجه الاستثمارية التي حددها القانون بحيث تتوافر فيهما التوازن بين الضمان والسيولة والربحية في ظل تنوع أمثل لهذه الأوجه، وإن ناتج النشاط التأميني من فائض أو عجز ما هو إلا محصلة لهذين النشاطين معاً، وهناك علاقة طردية بين ناتج النشاط التأميني وكل من ناتج الاكتتاب التأميني وناتج النشاط الاستثماري، والجداول التالية توضح تطور سوق التأمين من حيث الأقساط، التعويضات، الاستثمارات، معدل الاحتفاظ وعمليات إعادة التأمين.

الجدول الرقم (٨)

نسبة احتفاظ شركات التأمين في السوق المصري من إجمالي الأقساط
وحصة معيدي التأمين الخارجي
بالآلاف جنيهه

إجمالي الأقساط	إعادة التأمين الصادر		صافي الأقساط (الاحتفاظ)		بيان السنة
	قيمة بالمئة	قيمة	قيمة بالمئة	قيمة	
٢٠٥٦٢٩٧	٣٥,٩	٧٣٨٣٧٥	٦٤,١	١٣١٧٩٢٢	٢٠٠٠/١٩٩٩

٢١٥٨٢٠١	٣٦,٣	٧٨٣١٥٠	٦٣,٧	١٣٧٥٠٥١	٢٠٠١/٢٠٠٠
٢٣٥٢٨٥	٣٧,٥	٨٨٢٩٧٦	٦٢,٥	١٤٦٩٨٥٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
٢٩٧٤٤٥٧	٣٩,٣	١١٦٨٩٧٢	٦٠,٧	١٨٠٥٤٨٦	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٣٩٥٠٤٤١	٤١,٥	١٦٣٩٢٧١	٥٨,٥	٢٣١١١٧٠	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٤٤١٠٣٣٢	٤٢,٣	١٨٦٥٣٦٠	٥٧,٧	٢٥٤٤٧٩٢	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٤٧٣٧٦٦٣	٣٧,٦	١٧٨٢٣٤٤	٦٢,٤	٢٩٥٥٣١٩	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٥٨٥٦٥٠٧	٣٥,٣	٢٠٦٨٠٢٤	٦٤,٧	٣٧٨٨٤٩٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين، الهيئة المصرية للرقابة على

التأمين. www.eisa.com.eg.

الجدول الرقم (٩)

نسب استثمار أموال شركات التأمين في السوق المصرى في أوجه الاستثمار المختلفة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ بالآلاف جنيهه

٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٥/٢٠٠٤		السنة بيان
بالمئة	قيمة	بالمئة	قيمة	بالمئة	قيمة	
٣٧,٨	٨٠٤٤٣٨٨	٣٦,٨	٦٨٨٠٠٧٦	٣٥,٥	٥٩٧٥٧٥٨	الودائع الثابتة
٢١,٦	٤٥٩١١٥٤	٢١,٦	٤٠٥٠٥٠٨	١٦,٧	٢٨١١٢١٨	أذون الخزانة
١٥	٣١٧٨٨١١	١٠,٦	١٩٧٤٦٦٤	١٠,١	١٦٩٦٦٣٩	أوراق مالية متاحة للبيع
٧,٢	١٥٢٨٠٠٠	٨,٤	١٥٦٥٥٩٤	١١,٦	١٩٥٥٣٦٥	شهادات استثمار
١,٢	٢٤٤٤٨٣	١,٢	٢٣٢٦٣٢	١,٣	٢١٤٧٥٤	قروض
١٣,٦	٨٨٧٩٧٦	١٧,٩	٣٣٥١٢٠٤	٢٠,١	٣٣٧٥٧٣٩	أوراق مالية بغرض الاحتفاظ
٠,٧	١٥٩٢٥٧	٠,٨	١٥٨٤٦٥	٠,٩	١٥٦٥٤٤	المستثمر مقابل شراء سندات الحكومة
٩٧,١	٢٠٦٣٤٠٦٩	٩٧,٣	١٨٢١٣١٤٣	٩٦,٣	١٨١٨٦٠١٧	جملة الاستثمارات المالية
٢,٩	٦٢٣٥٤٢	٢,٧	٤٩٦٩٨٥	٣,٧	٦٢٦٧٣٢	الاستثمارات العقارية
١٠٠	٢١٢٥٧٦١١	١٠٠	١٨١٠١٢٨	١٠٠	١٨١٢٧٤٨	صافي الاستثمارات

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين، الهيئة المصرية للرقابة على

التأمين. www.eisa.com.eg.

يتضح من بيانات الجداولين الرقمين (٨) و(٩)، أن الأزمة المالية العالمية تؤثر في شركات التأمين في السوق المصرية من خلال:

- تأثيرها في عمليات إعادة التأمين الخارجي، حيث إن شركات التأمين المصرية تقوم بإعادة تأمين ما يزيد على ٣٨ بالمئة في المتوسط من حجم العمليات التأمينية إلى شركات إعادة التأمين الأجنبية، وإن شركات إعادة التأمين الأجنبية سوف تلجأ إلى التشديد في وضع شروطها لقبول العمليات التأمينية من شركات التأمين المباشرة بالإضافة إلى إلزام شركات التأمين بزيادة نسب الاحتفاظ من بعض الأخطار وفي بعض الفروع، وهذا التشدد سوف يؤثر في قبول شركات التأمين للأخطار مما سيؤثر في حجم عملياتها التأمينية.

- تأثيرها في استثمارات شركات التأمين، حيث إن شركات التأمين تقوم باستثمار جزء من الأموال المتاحة لديها في أوراق مالية في البورصة، وحيث إن البورصة تعاني تراجعاً وانهياراً بسبب الأزمة المالية العالمية، ولذا فإن شركات التأمين سوف تعاني خسائر استثمار وهذا سوف يزداد الخسائر لأن شركات التأمين تحقق خسائر من العمليات الفنية (خسائر اكتتاب)، وتقوم أرباح الاستثمار بتحويل خسائر الاكتتاب (النشاط الفني) إلى أرباح.

- تأثيرها في عمليات الاكتتاب في الأخطار، حيث يتضح ذلك من خلال حالة الكساد الاقتصادي التي تؤثر في كافة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تقلل من طلب المنشآت الصناعية والمالية على التأمين، وكذلك طلب تخفيض الأسعار بسبب أزمة السيولة المالية الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

٤- أثر الأزمة المالية العالمية في سوق التأمين في الأردن

صرحت هيئة التأمين أن الأزمة المالية التي واجهتها شركة AIG الأمريكية لم تنعكس على سوق التأمين في الأردن كون الملاءة المالية للشركات التابعة لهذه الشركة العاملة في مجال التأمين لم تتأثر بهذه الأزمة وتمارس أعمالها بالشكل المعتاد وقد حافظت تلك الشركات على تصنيف ائتماني عالٍ رغم تخفيض التصنيف الائتماني للشركة القابضة، وكما أوضحت الهيئة أن الأزمة المالية التي تتعرض لها الشركة ناجمة عن نقص في السيولة على مستوى الشركة القابضة وهي شركة مالية لا تقتصر أعمالها على أعمال التأمين، وليست ناجمة عن نقص في الملاءة المالية لأي من شركاتها التابعة، علماً بأن البنك الفدرالي الأمريكي قام بمنح الشركة القابضة قرضاً لمساعدتها على مواجهة تلك الأزمة مما أدى إلى استقرار الوضع المالي للشركة القابضة والشركات التابعة لها.

هذا وتتابع هيئة التأمين عن كثب التطورات والمستجدات كافة حول الوضع المالي لشركة AIG واحتمالية تأثر الشركات التابعة لها ومدى أثر ذلك في سوق التأمين في الأردن، وفي هذا الصدد، فإن معايير إعادة التأمين الصادرة عن الهيئة تشترط تعامل شركات التأمين المحلية مع شركات إعادة تأمين قوية ذات تصنيف ائتماني قوي صادر عن وكالات التصنيف العالمية والمعتمدة من قبل الهيئة وبحد أدنى BBB لوكالة

التصنيف العالمية ستاندرد أند بورز، علماً بأن شركات التأمين كافة العاملة في المملكة تحقق متطلبات الهيئة في ما يتعلق بمعايير إعادة التأمين، كما أن شركات التأمين ملزمة وبحسب تعليمات الهيئة بتصويب أوضاعها وفقاً لما يستجد على التصنيف الائتماني لأي من شركات إعادة التأمين التي تتعامل معها، كما أن هيئة التأمين وبدورها الرقابي تؤكد وبشكل مستمر ضرورة انتهاج شركات التأمين مبدأ إدارة المخاطر بحيث تعتمد الشركات أساس التقييم النوعي والكمي للمخاطر التي تواجهها وكذلك أهمية الحاكمة المؤسسية الجيدة لتعزيز سلامة النظام المالي وتحسينه لمواجهة أي صدمات، مع ضرورة انتهاج شركات التأمين سياسة واضحة ومكتوبة لإدارة المخاطر حيث تتضمن خطأً لإدارة السيولة تتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها وبما ينسجم مع التشريعات ذات العلاقة. والجدول التالية توضح تطور سوق التأمين الأردني من حيث الأقساط، التعويضات، الاستثمارات، معدل الاحتفاظ وعمليات إعادة التأمين.

الجدول الرقم (١٠)

نسبة احتفاظ شركات التأمين من إجمالي الأقساط وحصّة معيدي التأمين الخارجي

وحصّة الشركات المحلية في التأمين الأردني خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ بالمليون دينار

إجمالي الأقساط	حصّة معيدي التأمين		الأقساط المعادة محلياً		حصّة الشركة (الاحتفاظ)		بيان السنة
	بالمئة	قيمة	بالمئة	قيمة	بالمئة	قيمة	
١٠٤١٧٨,٩	٣٢	٣٣٧٨,٨	٦	٦٤٩٥,٦	٦٢	٦٤٣٠٤,٦	٢٠٠٠
١٢٠٤٣٦,٧	٣٠	٣٦٤٢٠,٣	٦	٧٥٥٧,٥	٦٤	٧٦٤٥٨,٩	٢٠٠١
١٤٦٨٧٤,٦	٣٠	٤٢٠٥٤	٦	٨٥٩١,٧	٦٤	٩٦٢٢٨,٩	٢٠٠٢
١٧١٥٢٨,٧	٢٨	٤٣٩٥٦,٩	٥	٩٢٣٤	٦٧	١١٨٣٣٧,٧	٢٠٠٣
١٩١٤٢٤	٢٩	٥٤٧١٤,٦	٥	٩٨٠٤,١	٦٦	١٢٦٩٠,٣	٢٠٠٤
٢١٩٨٤٧,٨	٣١	٦٨٦٥١,١	٦	١٢٢٤٦,٢	٦٣	١٣٨٩٥,٥	٢٠٠٥
٢٥٨٧٣٦,٨	٣٠	٧٨٣١٧,٢	٩	٢٢٤٣٤,٢	٦١	١٥٧٩٨٥,٣	٢٠٠٦
٢٩١٦٤٨,٩	٣٢	٩٢٢٣٠,٥	٧	٢٠٢٠٣	٦١	١٧٩٢١٥,٥	٢٠٠٧

المصدر: نتائج أعمال سوق التأمين الأردني، الاتحاد الأردني للتأمين www.joif.org

الجدول الرقم (١١)

نسبة الاحتفاظ وحصة معيد التأمين المحلي وحصة معيدي التأمين الخارجي من الأقساط والتعويضات بحسب فروع التأمين المختلفة لعام ٢٠٠٧

التعويضات			الأقساط			بيان	
الإعادة الخارجية	الإعادة المحلية	المستردات	الاحتفاظ	الإعادة الخارجية	الإعادة المحلية		الاحتفاظ
٥٨	٥	٤	٣٣	٧٩	٤	١٧	البحري
٨٣	٩	٢	٦	٨٠	١٤	٦	الحريق
٤	٤	١٤	٧٨	٣	٨	٨٩	السيارات
٥٤	-	٤٠	٦	١	-	٩٩	الائتمان
٥٩	٥	٢	٣٥	٥٧	٩	١٥	الحوادث العامة
٣٨	-	٢	٦٠	٣٩	٠,٢	٦٠,٨	الطبي
٣٦,٦٤	٠,٠٣	١,٥	٦١,٨٣	٢٤	٥	٧١	الحياة

المصدر: نتائج أعمال سوق التأمين الاردني، الاتحاد الاردني للتأمين www.joif.org

الجدول الرقم (١٢)

تطور الاستثمارات في سوق التأمين الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٠)

الرقم القياسي	التغير السنوي	القيمة	السنة
١٠٠	-	١٤٧	٢٠٠٠
١٠٢,٧	٢,٧	١٥١	٢٠٠١
١١٤,٣	١١,٣	١٦٨	٢٠٠٢
١٤٥,٦	٢٧,٤	٢١٤	٢٠٠٣
١٨٠,٣	٢٣,٨	٢٦٥	٢٠٠٤
٢٧٨,٩	٥٤,٧	٤١٠	٢٠٠٥
٢٧٨,٩	-	٤١٠	٢٠٠٦
٣١٤,٣	١٢,٧	٤٦٢	٢٠٠٧

المصدر: نتائج أعمال سوق التأمين الاردني، الاتحاد الاردني للتأمين www.joif.org

يتضح من بيانات الجداول الأرقام (١٠) و(١١) و(١٢) أن الأزمة المالية العالمية تؤثر في شركات

التأمين في السوق الأردنية من خلال:

- تأثيرها في عمليات إعادة التأمين الخارجي، حيث إن شركات التأمين تقوم بإعادة أكثر من ٣٠ بالمائة في المتوسط من حجم العمليات التأمينية إلى شركات إعادة التأمين الأجنبية، ولكن إذا ما استبعدنا تأمين المركبات (بشقيه الإلزامي والتكميلي) في السوق الأردنية، يتضح لنا أن شركات التأمين المباشرة الأردنية تقوم بإعادة أكثر من (٧٣ بالمائة) من حجم عملياتها التأمينية من فروع التأمين الأخرى، حيث تمثل أفساط فرع تأمين المركبات حوالي (٤٦ بالمائة) من إجمالي الأفساط، بينما تمثل تعويضات فرع تأمين المركبات حوالي (٥٦ بالمائة) من إجمالي التعويضات، في حين تمثل نسبة احتفاظ شركات التأمين المباشر من تأمين السيارات حوالي (٨٩ بالمائة) بينما تمثل نسبة حصة معيدي التأمين الخارجي (٣ بالمائة) وتمثل حصة الإعادة المحلية (٨ بالمائة).

- تأثيرها في استثمارات شركات التأمين، حيث بلغت استثمارات سوق التأمين الأردنية في نهاية عام ٢٠٠٧ حوالي (٤٦٢،٤٤١) ألف دينار بنسبة زيادة قدرها (١٢،٧ بالمائة) على عام ٢٠٠٦ التي بلغت (٤١٠،٣٠٠) ألف دينار، وتركز شركات التأمين في استثماراتها على الودائع لدى البنوك وتبلغ نسبتها نحو ٣٧،٨ بالمائة من إجمالي الاستثمارات تليها الموجودات المالية المتوفرة للبيع حيث تبلغ نسبتها إلى إجمالي الاستثمارات حوالي (٢٤،٧ بالمائة)، وتليها استثمارات محفظ بها لتاريخ الاستحقاق بنسبة (١٤ بالمائة) وتليها الاستثمارات العقارية بنسبة (١١،٨ بالمائة) وتليها الموجودات المالية للمتاجرة حيث بلغت أهميتها النسبية (١،١ بالمائة) من إجمالي الاستثمارات وبالتالي فإن هناك جزءاً ليس بالقليل مستثمراً في البورصة وفي سوق العقارات مما قد يؤدي إلى تراجع الجانب الاستثماري لشركات التأمين في السنوات القليلة المقبلة مما يولد ضغطاً على الجانب الفني للشركات الذي يتعرض بالأساس لخسائر فادحة.

- أن شركات إعادة التأمين العالمية فرضت شروطاً متشددة وجديدة لزيادة أسعارها بنسب مرتفعة في اتفاقياتها مع شركات التأمين العاملة في السوق المحلي في ضوء الأزمة المالية العالمية، وأن الطاقة الاستيعابية لشركات إعادة التأمين تناقصت في ظل خسائرها التي تكبدتها في استثماراتها بعد الأزمة العالمية، وانعكست بوضوح على تشدها في ما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين خلال الفترة المقبلة.

- وعن الشروط الجديدة التي فرضتها شركات إعادة التأمين، التي تتمثل في رفع حدود الاحتفاظ في الأعمال غير الربحية (السيارات) بنسب تتراوح ما بين ٥٠-١٠٠ بالمائة، ورفع الإعفاء للأخطار الطبيعية كالزلازل إلى ١-٢ بالمائة من مبلغ التأمين، ومن المتوقع أن يشهد قطاع التأمين تراجعاً في النمو خلال الفترة القليلة المقبلة قد يصل إلى ٩-١٠ بالمائة بعد تحقيقه معدلات نمو ثابتة في السنوات التسعة الماضية بلغت ١٤ بالمائة سنوياً، كما إن انخفاض معدلات السيولة سيؤثر في كفاءة تحصيل شركات التأمين وبالتالي في استثماراتها المتنوعة، كما إن شركات إعادة التأمين العالمية فرضت شروطاً جديدة على شركات التأمين المحلية، مما سيؤثر سلباً في نمو القطاع في الفترة المقبلة، وقد زادت كبرى شركات إعادة التأمين العالمية نسب التحمل للشركات المحلية إلى ٦٠ ألف دينار بدلاً من ٣٠ ألف دينار، وزيادة سعر الحماية إلى ١٠ آلاف دينار، مشيراً إلى أن التحديات التي تواجه شركات التأمين ستظهر نتائجها مستقبلاً.

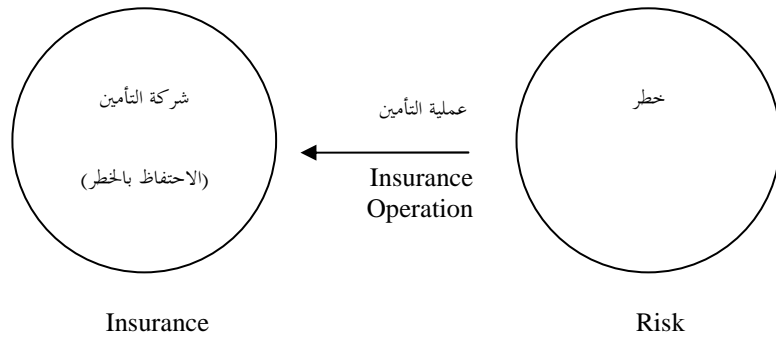
- أن ارتفاع تكلفة إعادة التأمين ستخلق صعوبات على الشركات المحلية في تغطية الأخطار الكبيرة، وأن الشركات المحلية تواجه حالياً ضغوطات من المستهلكين لتخفيض الأسعار.
- تأثيرها في عمليات الاكتتاب في الأخطار، حيث يتضح ذلك من خلال حالة الكساد الاقتصادي التي تؤثر في كافة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تقلل من طلب المنشآت الصناعية والمالية على التأمين، وكذلك طلب تخفيض الأسعار بسبب أزمة السيولة المالية الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

رابعاً: حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين

تعرف إعادة التأمين بأنها "وسيلة تساعد شركات التأمين على أن تتفادى الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب على تحقق الخطر"، وتعتبر عملية إعادة التأمين أهم وسائل إدارة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين وذلك عن طريق توزيع الخطر على عدة هيئات تأمين في مناطق مختلفة^(٥)، إن أكثر ما يربط شركات التأمين العربية بشركات التأمين العالمية هو إعادة التأمين حيث شركات التأمين العربية دائماً ما تبحث عن شركات تأمين أو إعادة تأمين عالمية لتحمل جزء من الأخطار التي تكتتب فيها شركات التأمين المباشرة، حيث إنه يكون أمام شركة التأمين إما الاحتفاظ الكامل بالخطر وهي بذلك سوف تتحمل كافة الخسائر التي تنتج عند تحقق الخطر وإما أن تقوم بإعادة جزء من عملياتها لدى شركة أو أكثر من شركات إعادة التأمين العالمية وفي هذه الحالة عند تحقق الخطر فإن شركات الإعادة سوف تتحمل جزءاً من الخسائر، وإعادة التأمين هي أمر ضروري لتفتيت الأخطار التي تكتتب فيها شركات التأمين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال الأرقام (٢) و(٣) و(٤) و(٥):

الشكل الرقم (٢)

يوضح أن شركة التأمين تحتفظ بالخطر بالكامل



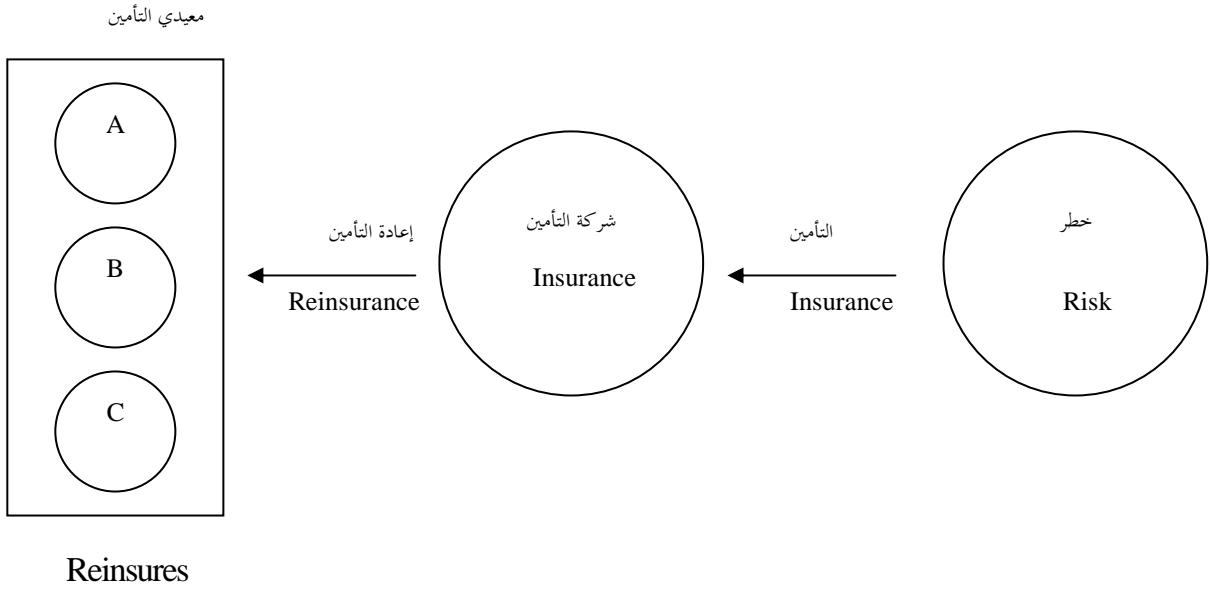
الشكل الرقم (٣)

يوضح أن شركة التأمين تحتفظ بجزء من الخطر وتعيد تأمين الجزء الباقي لشركة إعادة تأمين واحدة



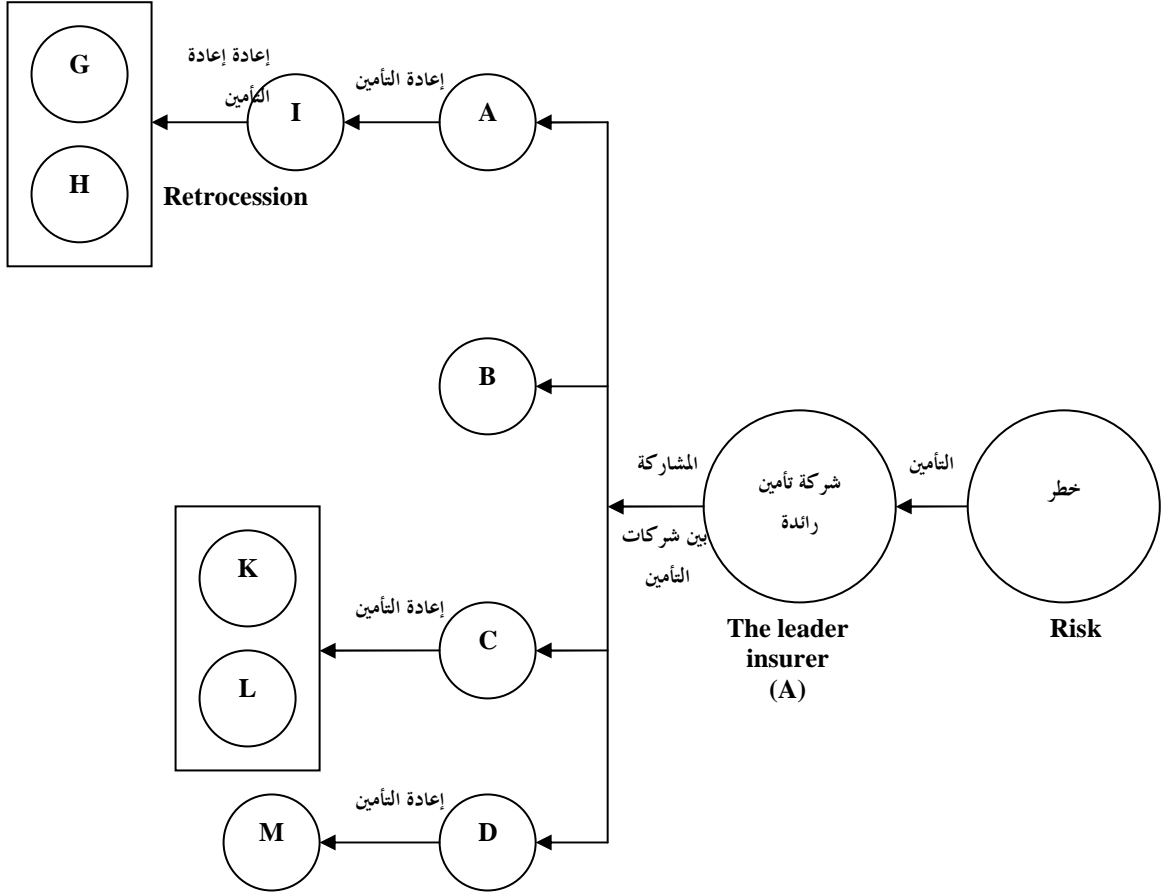
الشكل الرقم (٤)

يوضح أن شركة التأمين تحتفظ بجزء من الخطر وتعيد تأمين الجزء الباقي لأكثر من شركة إعادة تأمين



الشكل الرقم (٥)

يوضح أن شركة التأمين تقوم بالمشاركة مع غيرها من شركات التأمين المباشرة بالاكتتاب في الخطر على أن يكون لكل شركة الحرية في الاحتفاظ بالخطر أو بجزء من وتعيد تأمين الجزء الباقي لشركة أو أكثر من شركات إعادة تأمين



الجدول الرقم (١٣)

نسبة إعادة التأمين الصادرة موزعة بحسب الدول في سوق التأمين العربية

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
بيان							
دول مجلس التعاون الخليجي:							
السعودية	٦٧,١	٦٢,٧	٥٨,٢	٥٨,٢	٥٦,٨	٥٤	٤٥,٣
الكويت	٦٢,٣	٦٠,٥	٤٩,٦	٥٢,٢	٦٣	٧٦,٢	٧٥,٨
الإمارات	٤٣,٩	٤٣,٩	٤٣,٩	٤٣,٩	٣٦,٨	٦٦	٦٦
قطر	٦١,٦	٥٩,٥	٥٩	٥٢,٣	٥٥,٩	٦٣,٤	٦٨,١
البحرين	٥٢,٨	٥٢,٩	٥٠,٤	٤٨,٧	٤٧,٧	٥٤	٥٤
عمان	٤٨,٥	٥٢,٥	٥٣	٥١,٥	٤٠,٣	٥٨,١	٥٨,٢
الإجمالي	٥٦,٦	٤٥	٥٢	٥١	٤٧,٦	٦١,٤	٥٩,١
أفريقيا العربية							
مصر	٥٦,٩	٥٦,٣	٥٣,٣	٣٦,٨	٢٦,٧	٣١,١	٣٣,٨
ليبيا	٤٣,٣	٥٨	٥٦,٤	٤٠,٨	١٢,٨	٦٨,٢	٦٩,٢
الجزائر	٢٨	١٨	١٨	١٨	٣٥,٩	٤٠	٤٠
تونس	٢٠,٤	٢٢,٢	٢١,٩	٢١,٩	١٩,٧	٢٠,٧	٢٤
المغرب	١٨,٧	١٨,٧	١٧,٢	١٥,٩	١٦,٤	١٧,٩	١٧,٢
السودان	٥١,٥	٥٤,٥	٤٨,٨	٤٣,٥	٣٨	٣٩	٣٦,٩
موريتانيا	٤,١	٣٧,٨	٣٥,٢	٣٥,٢	٣٥	٣٥	٤٠
الإجمالي	٣٢,١	٣٢,٢	٣٠	٢٤	٢١,٩	٢٦,٨	٢٨,١
المشرق العربي:							
لبنان	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٧	٢٨١	٢٦,٦
سورية	١٥,٥	١٣,٤	١١,٩	١٢,٥	١٣,٨	١٦,٣	١٣,٢
الأردن	٣٣,٩	٣٦	٣٥,٦	٣٥,٦	٣٦,٥	٣٨,٤	٣١,٦
العراق	٨	٨	٨	٨	na	١١	١٣٤
اليمن	٦٠,٢	٦٠,٢	٩٠,٦	٩٠,٦	٧٠,١	٦٩,٩	٦٨
فلسطين	na	na	na	na	٢٠,٩	٢٠,٤	١٩,٨
الإجمالي	٢١,١	٢٠,٣	٢٠	٢١	٢٨,٥	٣٠,٢	٢٧,٦
إجمالي السوق العربية للتأمين	٣٩	٣٨,١	٣٦	٣٣	٣٤	٤٢,٤	٤٢,١

المصدر: التقارير السنوية المجموعة العربية للتأمين (أريج): www.arig.com.bh.

يتضح من الجدول الرقم (١٣) أن دول مجلس التعاون الخليجي تعيد أكثر من ٥٣ بالمئة في المتوسط من عملياتها التأمينية في الخارج ثم تأتي دول أفريقيا العربية في المرتبة الثانية حيث تعيد أكثر من ٢٧ بالمئة في المتوسط من عملياتها التأمينية في الخارج وأخيراً تأتي دول المشرق العربي حيث تعيد ما يقرب من ٢٥ بالمئة من عملياتها في الخارج، أما بخصوص سوق التأمين العربية ككل، فإنه يعيد ما يقرب من ٤٠ بالمئة من حجم العمليات التأمينية في الخارج.

لا شك في أهمية تأثير سلسلة الحوادث الطبيعية التي وقعت خلال العام ٢٠٠٥ ممثلة في:

- إعصار كاترينا والذي بلغت خسائره تأمينياً ٦٠ مليار دولار.

- إعصار ريتا والذي بلغت خسائره تأمينياً ١٠ مليار دولار.

- إعصار ويلما الذي بلغت خسائره تأمينياً ٦٠ مليار دولار.

مما سبق يتضح أن ما مجموعه ٨٠ مليار دولار في عام واحد مع ملاحظة أنها كلها وقعت في الولايات المتحدة وجزر البحر الكاريبي وخليج المكسيك علاوة على خسائر عام ٢٠٠٤ ممثلة في إعصار إيفان الذي بلغت خسائره تأمينياً ١٢ مليار دولار، ووقع أيضاً في الولايات المتحدة وجزر البحر الكاريبي وخليج المكسيك بالإضافة إلى الحوادث التي بفعل الإنسان "الإرهاب" وأهمها على الإطلاق أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على برج مركز التجارة العالمي، والذي بلغت خسائره حتى آخر تقدير حوالى ٢١ مليار دولار.

يتضح تأثير العوامل المذكورة آنفاً على تجديدات عمليات إعادة التأمين للدول العربية في ما يلي:

● تشديد شركات إعادة التأمين العالمية في مناقشة الشروط والأسعار مع فرض أسعار عالية للتغطيات اللانسيبة.

● معاملة المنطقة العربية على أنها منطقة حروب.

● تأخير التجديد بسبب طول المناقشات.

● فرض شروط تعسفية ومقيدة لشركات التأمين المباشر مثل:

- تخفيض عمولات إعادة التأمين وأيضاً تعديل أساس احتسابها إلى عمولات متدرجة وفقاً لمعدل الخسائر بدلاً من العمولات الثابتة.

- وضع شروط مقيدة للإسناد للاتفاقية في ما يتعلق بالأخطار الطبيعية مثل شرط الـ Cession Limit

وهو يمثل الحد الأقصى لما يمكن إسناده إلى الاتفاقية من مبالغ التأمين التي تغطي الأخطار الطبيعية، وكذلك شرط الـ Event Limit وهو الحد الأقصى للتعويضات الناشئة عن الأخطار الطبيعية التي تتحملها الاتفاقية.

- فرض شرط الحد الأقصى لمعدل الخسائر Loss Corridor.

- زيادة الاستثناءات واستثناء أخطار الإرهاب والتخريب تماماً من الاتفاقية.

وقد يؤدي وقوع أي كارثة، سواء طبيعية أو بفعل الإنسان، مثل الإرهاب، إلى مزيد من التشدد أو فرض

شروط جديدة مقيدة لحرية شركات التأمين. ولذلك فإن أهم التحديات التي تواجهها شركات التأمين العربية هي نتيجة لمحاولة شركات إعادة التأمين العالمية تعويض خسائرها العالمية على حساب شركات المنطقة العربية التي

لا تساهم في هذه الخسائر نظراً إلى أن معظم الدول العربية لا تواجه أخطار الأعاصير والزلازل والعواصف الكارثية التي تحدث في أوروبا وأمريكا الشمالية واللاتينية أو جنوب شرق آسيا، إلا أن شركات إعادة التأمين العالمية تعتمد إلى تعميم الوضع بافتراض مساهمة الشركات العربية في الخسائر.

ولذلك، على شركات التأمين العربية أن تعيد النظر في توجهاتها تجاه هذا التشدد الواقع عليها، لا بأن تتصرف تماماً عن شركات إعادة التأمين الأجنبية، ولكن أن تتيح الفرصة لشركات إعادة التأمين العربية التي تتمتع بتصنيف عالمي مقبول ومركز مالي قوى وتقدم الخدمات ذاتها التي تحصل عليها من شركات إعادة التأمين الأجنبية بأن تحصل على حصص ملموسة في الاتفاقيات بل وأن تتيح لها فرصة المناقشة عند وضع الشروط والأسعار، علماً بأن شركات إعادة التأمين العربية لها ميزة تنافسية عن شركات إعادة التأمين الأجنبية تتمثل في وجودها في المنطقة العربية نفسها، مع سهولة الاتصال بها في أي وقت والحصول على معلومات كافية عنها بالسرعة المطلوبة بخلاف بعض شركات إعادة التأمين في الأسواق الخارجية التي يصعب الحصول على معلومات هامة عنها في الوقت المناسب.

إن من أهم العوائق والتحديات التي تواجه التعاون العربي في مجال إعادة التأمين هو فرض جهات الإشراف والرقابة حداً أدنى للتصنيف يؤدي بشركات التأمين إلى تفضيل شركات إعادة التأمين الأجنبية الحاصلة على تصنيف (Rating) عالٍ (AAA أو AA وأقل عن BBB).

إن السوق العربية المشتركة للتأمين لن تتحقق إلا بالتعاون العربي - العربي، ولكن متى يتحقق التعاون العربي - العربي على النحو الذي يرتقى معه التعاون حجماً وعمقاً وشمولاً إلى مستوى الآمال المعقودة عليه؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، فإني أرى أن هناك محورين أساسيين لتحقيق هذا التعاون العزيز:

المحور الأول: ويتمثل في التشريعات الحاكمة لصناعة التأمين.

المحور الثاني: ويتمثل في الاستغلال الأمثل للطاقت الاستيعابية لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية.

بالنسبة إلى **المحور الأول**، وهو ما يتعلق بهيئات الإشراف والرقابة على التأمين، ما الذي نريده من هذه الهيئات لتنظيم صناعة التأمين بالشكل والكيفية التي تدعم وتحمي الشركات العاملة، وما الذي نريده هذه الهيئات من شركات التأمين العاملة لتدعم وتحمي الاقتصاد العربي. هناك العديد من الأمور المشتركة التي يمكن إثارتها في هذا الصدد في ما بين شركات التأمين وهيئات الإشراف والرقابة على التأمين لا بد من الاتفاق عليها، فعلى سبيل المثال:

رأس المال، مبلغ الوديعة، نسبة الاستثمار داخل البلد، إلزامية التأمين على الممتلكات الحكومية وقصرها على الشركات الوطنية، التغطيات التعاونية فيما بين الشركات الوطنية وحدودها، نسبة الاحتفاظ داخل البلد، الخبرة الاكتوارية، الملاءة المالية، المستندات التأمينية، إلزامية الإسناد للشركات داخل كل بلد ومن ثم الأسواق العربية قبل اللجوء إلى الأسواق الأجنبية، العدد الأمثل المسموح الترخيص له داخل كل بلد تجنباً للمنافسة الضارة.

بالنسبة إلى **المحور الثاني** وهو ما يتعلق بشركات إعادة التأمين، يوجد في الوطن العربي أكثر من ٢٠ شركة إعادة تأمين عربية ذات قدرات عالية والعديد منها تخطى الوطن العربي بالتغطية، وهذا يعني أن لديها طاقات استيعابية كبيرة وواسعة وبالضرورة يعنى أيضاً أنها حظيت بشهادة عالمية فنياً وإدارياً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا ما يزال العديد من الشركات العربية المباشرة يفضل التعامل مع الشركات الأجنبية دون الشركات العربية؟

الإجابة على هذا السؤال تتمثل في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل هي الأسعار؟

- هل هي العمولة؟

- هل هي الشروط؟

- هل هو عدم الاتصال المباشر؟

- هل هو عدم المساهمة في التدريب؟

- هل هو التأخير في دفع ما يستحق عليها؟

فإذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة أو بعضها هي ما يعيق التعامل مع شركات إعادة التأمين العربية، نجد أنه من ناحية أخرى أن العديد من شركات إعادة التأمين العربية تأخذ حصصاً تخص الشركات العربية من خلال الشركات الأجنبية أو الوسطاء الأجانب، هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من شركات إعادة التأمين العربية اتخذت من إنكلترا أو ألمانيا أو فرنسا أو اليونان أو قبرص مقراً لها منافسة بقدرتها الفنية الشركات العاملة في هذه البلاد.

خامساً: النتائج

بعد إجراء الدراسة التحليلية للأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها المؤسسات المالية في العالم ونتج منها انهيار عدد من البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين وحتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- ١- لا يمكن للمؤسسات المالية أن تعمل في بيئة خالية تماماً من المخاطر، ولذا يجب أن يتم تقدير المخاطر المالية على أسس موضوعية وذلك باستخدام الأساليب الكمية مع الابتعاد عن الأسس الشخصية.
- ٢- الأزمة المالية هي فترة صعبة تمر بها المنشأة نتيجة لنقص الموارد النقدية ووجود التزامات بالدفع لديها ويصاحب ذلك صعوبة في التمويل.
- ٣- في الأزمة المالية العالمية اتضح أن دور إدارة الأخطار والتأمين كان غائباً في ظل مبالغة في منح التسهيلات الائتمانية دون ضمانات أو غطاء تأميني، مع غياب الرقابة الحكومية تطبيقاً لمتطلبات الاقتصاد الحر.

- ٤- هناك عدة أطراف تتأثر سلباً من جراء تأثر شركات التأمين بالأزمات المالية منهم حملة الوثائق الحاليون والمرقبون، البنوك، سوق الأوراق المالية، هيئة الإشراف والرقابة على التأمين، شركات إعادة التأمين.
- ٥- يجب أن تهتم إدارة الأخطار في البنوك والمؤسسات المالية بالتركيز على إدارة مخاطر الائتمان (سبب الأزمة) باعتبارها من أهم الأخطار المالية التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية التي تتم معالجتها من خلال إعداد وتكوين الاحتياطات والمخصصات المالية، والضمانات المطلوبة، وحدود الاعتماد بالموافقة، ومدى سلامة المركز المالي للعملاء.
- ٦- إن مسؤولية إدارة الأخطار تكمن في التقييم المستمر والمنظم لكمية ونوعية الأخطار المحيطة بموجودات (أصول) المؤسسات المالية وبالممارسات الإدارية وإدارة تلك الأخطار والحث على ترشيد القرار لتحقيق عوائد مستهدفة من خلال التسعير، التحوط، التأمين، تكوين المخصصات ورفع تقارير بذلك للإدارة العليا.
- ٧- من خلال الدراسة التحليلية لسوق التأمين العربية اتضح أن إجمالي أقساط التأمين العربي في ٢٠٠٦ تعادل نحو ١٢ مليار دولار، بمعدل نمو قدرة ١٦ بالمئة وأن أكثر من ٣ مليار دولار من إجمالي الأقساط يعاد تأمينه إلى شركات تأمين أجنبية، ومتوسط إنفاق الفرد العربي على التأمين ٣٨ دولار، وأن مساهمة التأمين العربي في الناتج الإجمالي للدول العربية يتراوح من ١ بالمئة إلى ٥،٢ بالمئة.
- ٨- إن شركات التأمين الخليجية تحتفظ بنسبة محدودة من الأخطار لا تتجاوز الثلث من نسبة اكتابها (عدا تأمين السيارات حيث تحتفظ الشركات بأكثر من ٥٠ بالمئة من عملياتها) وحيث إن احتفاظ الشركات في هذه الأسواق يقف عائقاً أمام تطوير هذه الأسواق (شركات التأمين تعتبر وسيطاً).
- ٩- يتضح تأثير الأزمة المالية في شركات التأمين من خلال تأثيرها في استثمارات شركات التأمين، ومن خلال تأثيرها على الاكتتاب في الأخطار، ومن خلال تأثيرها على عمليات إعادة التأمين.

سادساً: التوصيات

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحثان بما يلي:
- ١- دعم أعمال إعادة التأمين العربية بإسناد أكبر قدر من عمليات التأمين إلى شركات إعادة العربية وأهمية تعزيز المراكز المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين من خلال زيادة رأس مالها، والدمج لتعزيز قدرتها التنافسية، والتأكيد على الوعي التأمين بين الشعوب العربية.
- ٢- الاستمرار في دراسة التشريعات والأنظمة الخاصة بقطاع التأمين العربي والعمل على تطويرها بهدف إمكانية التوصل إلى تقاربها أو توحيدها كأحد السبل لقيام السوق العربية المشتركة على غرار أنظمة التأمين في الاتحاد الأوروبي.
- ٣- ضرورة إنشاء شركات إعادة تأمين عربية ذات كيانات مالية كبيرة وضرورة إلزام شركات التأمين العربية المباشرة بإعادة التأمين لديها.

- ٤- منح الأولوية في عمليات إعادة التأمين لتلك المسندة إلى المجمعات وشركات إعادة التأمين العربية بهدف الاستغلال الأمثل للطاقة الاستيعابية لسوق التأمين العربي في إعادة التأمين والحد من تسرب وخروج إفساط إعادة التأمين إلى الخارج.
- ٥- ضرورة وجود هيئات إشراف ورقابة مستقلة على شركات التأمين وذلك لمراجعة الإطار القانوني والتشريعي الذي يخضع له قطاع التأمين ومقارنته بالمبادئ الأساسية للتأمين الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي للتأمين.
- ٦- تشجيع التكامل والتعاون بين البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين وذلك من أجل زيادة نمو أسواق التأمين العربية.
- ٧- تخفيض عدد شركات التأمين العاملة في أسواق التأمين العربية وذلك من خلال الاندماج والاستحواذ حتى يتم تكوين كيانات تأمينية ضخمة.
- ٨- ضرورة العمل على زيادة رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين العربية وتشجيع الاندماج في ما بينها.
- ٩- دعوة هيئات الإشراف والرقابة على التأمين إلى إدراج معيدي التأمين العرب والصناديق ضمن قوائم المعيددين المسموح للشركات العربية الإسناد إليهم للاستفادة من طاقات إعادة داخل السوق العربية.
- ١٠- ضرورة إلزام شركات التأمين بزيادة الشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة باعتبارها نقطة الارتكاز التي تستطيع من خلالها شركات التأمين العربية البقاء في ضوء انفتاح الأسواق ودخول الشركات العملاقة إلى الأسواق العربية وبما يتماشى مع السياسات المحاسبية وفق المعايير الدولية.
- ١١- أن تسعى شركات إعادة التأمين العربية ومجمعات التأمين إلى الحصول على تصنيف من هيئات التصنيف العالمية.
- ١٢- ضرورة قيام شركات التأمين بمراجعة سياساتها الاكتتابية والاستثمارية وبرامج إعادة التأمين من وقت لآخر حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي تغيرات غير مرغوب فيها.

هوامش البحث (المراجع)

- (١) - عطا السيد الشعراوي، "الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع ١٧٥، يناير ٢٠٠٩.
- (٢) - عيد احمد ابوبكر، "نموذج كمي لمحددات الكفاءة المالية في التأمين على الحياة: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ع ١٤، ٢٠٠٦، ص ٢.
- (٣) - الاتحاد الاردني للتأمين، مجلة رسالة التأمين، ع ٤٤، س ١١، كانون الأول ٢٠٠٨، ص ٣٨.
- (٤) - عيد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو، "إدارة الخطر والتأمين"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٥١.
- (٥) - الاتحاد الاردني للتأمين، مجلة رسالة التأمين، ع ٣٧، تموز ٢٠٠٤، ص ص ٨-١٠.
- (٦) - راجع في ذلك:
- إبراهيم علوش، "نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية"، الصوت العربي الحر، على الموقع الإلكتروني [www. Aljazeera.net](http://www.Aljazeera.net).
- حسنى احمد الخولى، "إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين بالتطبيق على فرع التأمينات العامة بشركات التأمين المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ع ٤، ٢٠٠٦، ص ٩٤٦.
- (٧) - لمزيد من التفاصيل عن الأزمات المالية على المستوى العربي، راجع في ذلك:
- أسامة عبد الخالق الانصارى، "سبل حماية المودعين عند حدوث الأزمات المصرفية: نظام مقترح للتأمين على الودائع"، مجلة العلوم الإدارية، س ٣، ع ٥٤، كلية التجارة فرع بنى سويف، جامعة القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٩.
- نبيل حشاد، "أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين: التجارب والدروس المستفادة"، السلسلة المصرفية (١)، المعهد العربي للدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ١٩٨٨، ص ص ١٦٨ - ١٧٠.
- جواد حديد، "نحو تطبيق مفهوم البنوك الشاملة في الأردن"، محاضرة أقيمت في جمعية البنوك بالأردن في ٨ - ٦ - ١٩٩١، ص ص ٢ - ٦.
- جواد العلي، "حالة بنك البتراء"، المصارف العربية ع ١١٥ يوليو ١٩٩٠، ص ص ٤٦ - ٤٩.
- (٨) - الاتحاد الاردني للتأمين، مجلة رسالة التأمين، ع ٤٤، س ٩، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص ٦.
- (٩) - الاتحاد الاردني للتأمين، مجلة رسالة التأمين، ع ٤٣، س ١١، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص ٣٤.
- (١٠) - سمير متولى، الضوابط العشرة لحماية صناعة التأمين في مصر من الأزمة المالية، الأهرام الاقتصادي.

(١١) - راجع في ذلك:

- عيد احمد ابوبكر، " استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية: بالتطبيق على التأمينات العامة "، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٢

- Emmett, J.Vaughon and Therese M. Vaughon, "Fundamentals of Risk and Insurance", 8th.ed, New York, John wely & sons, inc., 1999, pp3-5.
- George, E. Rejda, Principles of Risk Management and Insurance", 8th.ed, New York, Addson-wesley Longman, inc., 1998, p42.
- Abdel-Halim, El-Kady, "Risk management in Reinsurance ", ph.D Thesis, City University, 1984, p 180.
- Carter, R.L., "Reinsurance" 3rd.ed, London, Mercantile and general Reations pub., group, 1995, p396.

- التقارير

- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، على الموقع الالكتروني: www.eisa.com.eg
- التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين (أريج): www.arig.com.bh
- الاتحاد الاردنى للتأمين، نتائج أعمال سوق التأمين الاردنية: www.joif.org
- تقارير صندوق النقد الدولي (IMF).